



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - آذار / مارس

2026



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول

كانون الثاني / يناير - آذار / مارس
2026

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر
خبير اقتصادي

إعتماد

المهندس خالد العتيبي

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لوضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال صناعة الطاقة في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الأول من عام 2026.

يتناول الجزء الأول من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. والجزء الثاني، يستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. فيما خصص الجزء الثالث لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط. ويتناول الجزء الرابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء. ويتطرق الجزء الخامس إلى الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب. ويستعرض الجزء السادس والأخير من التقرير أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثاني من عام 2026. والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على التطورات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

المهندس خالد العتيبي



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
8	المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية – الربع الأول 2026
9	المؤشرات الرئيسية للآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية – الربع الثاني 2026
10	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
14	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
14	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
15	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
15	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
15	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
19	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
27	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
28	- أسعار الغازولين الممتاز
30	- أسعار زيت الغاز
31	- أسعار زيت الوقود
31	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام
31	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
31	الإمدادات النفطية العالمية
33	إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها
33	- دول أوبك
33	- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون
34	إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون
36	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
40	- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري في الولايات المتحدة
43	الطلب العالمي على النفط
44	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
46	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
50	مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
50	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
52	- المخزون التجاري العالمي
53	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)
53	- المخزون الاستراتيجي
54	- إجمالي المخزون العالمي
55	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
55	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)
56	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
56	- نشاط المضاربات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
57	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
57	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
60	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
62	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
63	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية
70	ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها أسواق النفط العالمية
70	1. قرارات مجموعة أوبك+
71	2. إطلاق وكالة الطاقة الدولية مخزونات نفطية طارئة لمواجهة اضطرابات السوق
72	3. الإعفاء الأمريكي المؤقت لشحنات النفط الروسي والنفط الإيراني الخاضعة للعقوبات
73	4. إطلاق وكالة الطاقة الدولية مجموعة من الخيارات لإدارة الطلب على الوقود
75	5. استجابة دول العالم لأزمة الطاقة الحالية
77	6. أسعار شحن ناقلات النفط تصل إلى مستويات قياسية
79	7. الإعفاء المؤقت من قانون "Jones" في الولايات المتحدة الأمريكية
80	8. الآثار المتباينة للأزمة الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الاقتصادات العالمية
82	رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على أداء الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء
82	خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب
82	1. أسعار النفط الخام
83	2. الإمدادات النفطية العالمية
83	3. الطلب العالمي على النفط
84	سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثاني 2026



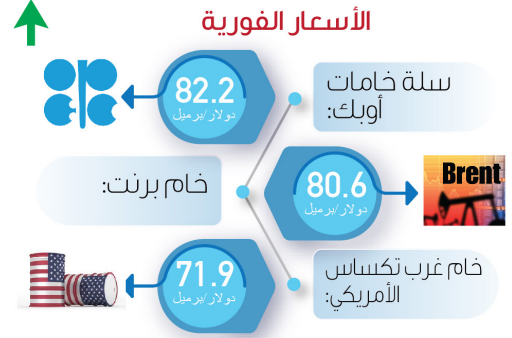
رقم الصفحة	قائمة الجداول
13	الجدول (1) تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية
16	الجدول (2) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية
29	الجدول (3) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية
32	الجدول (4) تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
38	الجدول (5) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
43	الجدول (6) تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
46	الجدول (7) تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
49	الجدول (8) تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
55	الجدول (9) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
59	الجدول (10) تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
60	الجدول (11) تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
68	الجدول (12) تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
70	الجدول (13) مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية، خلال الفترة (يناير - أبريل 2026)
72	الجدول (14) المخزونات النفطية المتفق على إطلاقها ضمن خطط الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية

رقم الصفحة	قائمة الأشكال
13	الشكل (1) التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية
16	الشكل (2) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
17	الشكل (3) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي
18	الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
30	الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
32	الشكل (6) تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
34	الشكل (7) تطور الإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
37	الشكل (8) أسعار النفط الخام المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة
38	الشكل (9) أسعار النفط الخام المطلوبة لحفر بئر جديد مربع
39	الشكل (10) متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة
40	الشكل (11) إنتاج النفط الخام وعدد الحفارات العاملة في حوض "Permian"
41	الشكل (12) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي
44	الشكل (13) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
52	الشكل (14) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
54	الشكل (15) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
69	الشكل (16) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
79	الشكل (17) المعدلات الأسبوعية لأسعار شحن ناقلات النفط الخام العملاقة من الشرق الأوسط إلى آسيا

المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية

الربع الأول من عام 2026

المتوسط الربع السنوي لأسعار النفط الخام



الطلب على النفط

الإجمالي العالمي 106.1 مليون برميل/يوم

6.2 الدول الأعضاء في أوبك مليون برميل / يوم

45.7 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مليون برميل / يوم

60.3 دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مليون برميل / يوم

الإمدادات النفطية

الإجمالي العالمي 103.0 مليون برميل/يوم

25.8 الدول الأعضاء في أوبك مليون برميل / يوم

31.9 دول أوبك المشاركة في إعلان التعاون مليون برميل / يوم

16.8 دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون مليون برميل / يوم

54.3 الدول غير المشاركة في إعلان التعاون مليون برميل / يوم

9.191 النفط الصخري الأمريكي مليون برميل / يوم

المخزونات النفطية

9.474 الإجمالي العالمي من المخزونات التجارية والاستراتيجية مليار برميل

2.817 المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مليار برميل

3.820 المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مليار برميل

1.357 المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم) مليار برميل

1.480 المخزون الاستراتيجي مليار برميل

صناعة تكرير النفط الخام

81.9 إجمالي كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية مليون برميل/يوم

46.0 دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مليون برميل / يوم

35.9 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مليون برميل / يوم

↑ ارتفاع
↓ انخفاض
مقارنة بالربع السابق



الافاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية

الربع الثاني من عام 2026



أسعار النفط الخام

التقلبات الحادة التي تشهدها الأسواق الآجلة، تجعل التنبؤات المستقبلية لأسعار النفط الخام أمراً بالغ الصعوبة.

الإمدادات النفطية

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي 95.4 مليون برميل/يوم
↓
دول أوبك 20.9 مليون برميل/يوم
↓
دول خارج أوبك 74.5 مليون برميل/يوم
↓

eia

71.9
مليون
برميل/يوم

توقعات وكالة
الطاقة الدولية
دول خارج أوبك



54.4
مليون
برميل/يوم

توقعات
منظمة أوبك
الدول غير المشاركة
في إعلان التعاون



الطلب على النفط

eia

توقعات إدارة معلومات
الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي
↑ 103.9
مليون برميل/يوم

دول منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية

↓ 45.2
مليون برميل/يوم

دول خارج منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية

↑ 58.7
مليون برميل/يوم

iea

توقعات وكالة
الطاقة الدولية

الإجمالي العالمي
↓ 101.0
مليون برميل/يوم

دول منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية

↓ 44.4
مليون برميل/يوم

دول خارج منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية

↓ 56.6
مليون برميل/يوم

توقعات
منظمة أوبك

الإجمالي العالمي
↓ 104.6
مليون برميل/يوم

دول منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية

↓ 45.4
مليون برميل/يوم

دول خارج منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية

↓ 59.1
مليون برميل/يوم

↑ ارتفاع
↓ انخفاض
مقارنة بالربع السابق





أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من عام 2026 صدمة جديدة ذات طابع جيوسياسي حاد، تمثلت في تفاقم التوترات الجيوسياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في أواخر شهر فبراير، مما أحدث اختلالاً في التوازن القائم بين العوامل الداعمة للنمو، مثل الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا، والسياسات النقدية التيسيرية، وضعف مؤشر الدولار الأمريكي، وتحسن الأوضاع المالية العالمية، وانخفاض معدلات التعريفات الجمركية من جهة، وبين ضغوط جديدة ناتجة عن اضطراب سلاسل الإمداد الأساسية، وارتفاع معدلات التضخم، وتشديد الأوضاع المالية من جهة أخرى. ولم يكن تأثير تلك الصدمة متجانساً عبر الاقتصادات المختلفة، حيث تحملت الاقتصادات الناشئة والنامية العبء الأكبر، ولا سيما الدول المستوردة للطاقة التي تعاني بالفعل من هشاشة مالية مسبقة، ما جعلها أكثر عرضة لتداعيات هذه الصدمة وأكثر تأثراً بتشديد الظروف الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، شهد الاقتصاد الأمريكي أداءً متبايناً خلال الربع الأول من عام 2026، مسجلاً معدل نمو أقل من المتوقع بلغ 2% على أساس سنوي، وفقاً لتقديرات وزارة التجارة الأمريكية، حيث واصل مساره الإيجابي بوتيرة معتدلة في بداية العام، مدفوعاً بمرور إنفاق المستهلكين، وقوة الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية المتقدمة – لا سيما المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية، إلى جانب تراجع الضغوط التضخمية والأوضاع المالية الميسرة نسبياً. قبل أن تؤدي التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة تقلبات أسواق السلع، بما في ذلك تراجع الأسهم وارتفاع عوائد السندات، ما أعاد إحياء المخاوف التضخمية وتزايد حالة عدم اليقين، الأمر الذي انعكس في قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتبني نهج أكثر حذراً تجاه مسار السياسة النقدية، مع تلاشي التوقعات بخفض أسعار الفائدة على المدى القريب.

وحقق أداء الاقتصاد الصيني نمواً بمعدل أعلى من المتوقع بلغ 5% على أساس سنوي، بدعم رئيسي من انتعاش النشاط الصناعي وزيادة الكبيرة في الصادرات خلال شهري يناير وفبراير، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والصناعات المتطورة. في حين، تأثر سلباً بالضعف النسبي في الطلب المحلي نتيجة تباطؤ تعافي الاستهلاك الخاص

والضغوط المستمرة في القطاع العقاري، فضلاً عن تزايد تقلبات سلاسل الإمدادات العالمية، والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة في شهر مارس، انعكاساً للتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. واصل اقتصاد منطقة اليورو تسجيل أداء متباين يعكس نمواً ضعيفاً ولكن مستقراً، مع استمرار وجود تفاوت بين دول المنطقة، حيث أظهرت أحدث بيانات "Eurostat" تراجعاً ملحوظاً في النشاط الصناعي في شهر يناير، على خلفية ضعف الطلب وتباطؤ الإنتاج في ألمانيا، إلى جانب استمرار ضعف الصادرات الأوروبية نتيجة تراجع الطلب الخارجي، لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأسواق الآسيوية. قبل أن يشهد النشاط الصناعي استقراراً نسبياً خلال شهري فبراير ومارس، تزامناً مع تحسن نسبي في بعض سلاسل الإمدادات بدعم من تنوع المصادر. في حين، أدت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى زيادة تكاليف الإنتاج في ظل نقص إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها، وتراجع ثقة المستثمرين ليتم تأجيل بعض قرارات التوسع الصناعي في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

واستمراراً للسعي نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، اتخذت **دول أوبك+ الثماني** التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام (السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان) عدة قرارات خلال الربع الأول 2026، تمثلت في التأكيد على تعليق زيادة إنتاجها خلال شهري فبراير ومارس بسبب التغيرات الموسمية في الطلب. قبل أن تقرر استئناف زيادة الإنتاج بمقدار 206 ألف ب/ي خلال شهر أبريل 2026، نظراً لاستقرار التوقعات الاقتصادية العالمية وقوة أساسيات السوق، كما يتضح من انخفاض مخزونات النفط الخام، مع التأكيد على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لمواصلة تعليق أو إلغاء تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية وفقاً لتطورات ظروف سوق النفط¹.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2026، إلى أنه يمكن تحديد الأثر الكلي للتوترات الجيوسياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على الاقتصاد العالمي عبر ثلاثة مسارات رئيسية مترابطة، **المسار الأول**، يؤدي ارتفاع أسعار السلع

¹ صفحة رقم (70) من التقرير.



الأولية إلى إحداث انكماش حاد في جانب العرض، حيث ترتفع تكاليف إنتاج السلع والخدمات كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك الأسمدة والمواد الكيميائية والمواد الغذائية وقطاع النقل والتدفئة، وهو ما ينعكس في اضطراب سلاسل الإمدادات، وتسارع معدلات التضخم، وتراجع القدرة الشرائية. **المسار الثاني**، اتجه الشركات إلى تعويض الخسائر المتوقعة في الدخل عبر رفع الأسعار والأجور، الأمر الذي قد يزيد الضغوط التضخمية، ويدفع البنوك المركزية تبني سياسات نقدية أكثر تشدداً. أما **المسار الثالث**، فيتمثل في رد فعل الأسواق المالية، حيث قد تؤدي هذه التطورات إلى تصاعد حالة العزوف عن المخاطر نتيجة تزايد احتمالات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما يضغط على تقييمات الأصول، ويرفع علاوات المخاطر، ويدفع نحو خروج رؤوس الأموال من بعض الأسواق، إلى جانب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وزيادة الإقبال على الأصول الآمنة، بما ينعكس في نهاية المطاف على إضعاف مستويات الطلب الكلي.

وقد أدت التوترات الجيوسياسية طوية الأمد بالفعل إلى زيادة تعقيد المشهد الاقتصادي العالمي، مع ظهور مؤشرات واضحة على التحول نحو نظام دولي يتسم بتعدد الأقطاب، حيث تتجه العديد من الدول إلى إعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية من خلال البحث عن شراكات تجارية بديلة، بعيداً عن التحالفات الجيوسياسية التقليدية، وهو ما يتجلى في التوسع الملحوظ في إبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلال الفترة الأخيرة، مع إمكانية تبني بعض الدول سياسات أكثر انغلاقاً، بما قد يحد من انسيابية التجارة الدولية ويؤثر سلباً على كفاءة الاقتصاد العالمي.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2025 بمعدل 3.4%، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التقديرات السابقة البالغة 3.3%. في حين تشير التوقعات إلى أن نمو الاقتصاد العالمي عند معدل 3.1% في عام 2026، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 3.3%، كما يوضح **الجدول (1) والشكل (1)**.

الجدول (1)

تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2025-2026)، (%)

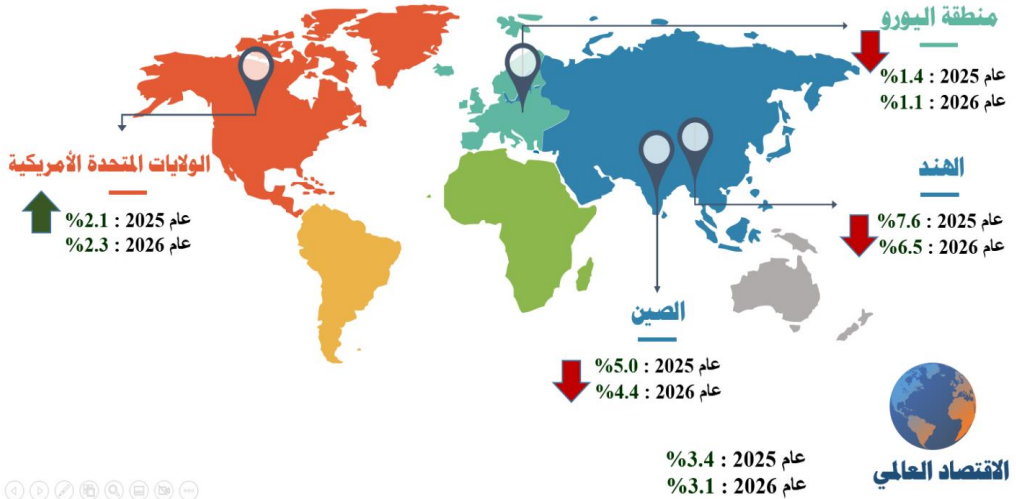
التغير في التقديرات والتوقعات الأولية	التقديرات والتوقعات الأولية		التقديرات والتوقعات الأولية		التوقعات الأولية
	2026	2025	يناير 2026	أبريل 2026	
	2026	2025	2026	2025	أبريل 2025
	(0.2)	0.1	3.3	3.3	العالم
	-	0.2	1.8	1.7	الاقتصادات المتقدمة
	(0.1)	-	2.4	2.1	الولايات المتحدة
	(0.2)	-	1.3	1.4	منطقة اليورو
	(0.5)	(0.1)	1.3	1.4	المملكة المتحدة
	-	0.1	0.7	1.1	اليابان
	(0.1)	-	4.5	5.0	الصين
	0.1	0.3	6.4	7.3	الهند
	0.3	(0.2)	1.6	2.5	البرازيل
	0.3	0.4	0.8	0.6	روسيا

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالياً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2026، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2026.

الشكل (1)

التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2025 - 2026)، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2026.



1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2026 بمعدل 1.8% وهو نفس مستوى التوقعات السابقة، ويعزى ذلك إلى الآثار الإيجابية لشروط التبادل التجاري في الولايات المتحدة (ارتفاع أسعار الصادرات مقارنة بالواردات) الذي سيحد من الأثر السلبي الطفيف للتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، كونها دولة مصدرة للطاقة، فضلاً عن حزم التحفيز المالية الحكومية في اليابان. مع توقع تأثير سلبي كبير في بعض الاقتصادات المتقدمة المستوردة الصافية للطاقة، مثل منطقة اليورو والمملكة المتحدة، في ظل ارتفاع الأسعار المرتبط بالتوترات الجيوسياسية، كما يوضح الجدول (1).

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تم خفض توقعات معدل نمو اقتصاد الصين لعام 2026 إلى 4.4% وهو مستوى أقل بشكل طفيف من التوقعات السابقة البالغة 4.5%، على خلفية الأثر السلبي للتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مع توقع أن تحد إجراءات التحفيز الاقتصادي التي يُفترض تنفيذها على مدى عامين من هذا الأثر، في حين ارتفعت تقديرات النمو الاقتصادي في الهند إلى 6.5% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 6.4%، مدفوعة بالمساهمات الإيجابية من استمرار الأداء الاقتصادي القوي في عام 2025، وانخفاض الرسوم الجمركية الأمريكية الإضافية على السلع الهندية من 50% إلى 18%، وهو ما يفوق الأثر السلبي للتوترات الجيوسياسية. وارتفعت تقديرات النمو الاقتصادي في البرازيل إلى 1.9% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 1.6%، كونها دولة مصدرة للطاقة. كما يتوقع أن يشهد الاقتصاد الروسي نمواً بمعدل 1.1% في عام 2026 وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 0.8%، بدعم من زيادة عائدات التصدير وتحسن الإيرادات الحكومية في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، لا سيما النفط والغاز.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2026 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام ارتفاعاً متواصلاً خلال الربع الأول من عام 2026، حيث ارتفعت في شهر يناير بدعم من تراجع ضغوط البيع في أسواق العقود الآجلة، وتزايد علاوة المخاطر الجيوسياسية في العديد من المناطق المنتجة الرئيسية، واضطرابات الإمدادات – لا سيما في حوض المحيط الأطلسي، فضلاً عن انقطاعات إمدادات النفط غير المخطط لها في منطقة بحر قزوين، وانقطاعات الإمدادات الأمريكية المرتبطة بالعواصف الثلجية. وواصلت الأسعار الفورية ارتفاعها في شهر فبراير، على خلفية أساسيات السوق المادية القوية، حيث استمر ارتفاع الطلب – لا سيما من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما ساهم الإقبال الملحوظ على الشراء لبرامج تحميل شهر مارس في دعم الأسعار الفورية في شمال غرب أوروبا، يأتي ذلك إلى جانب هوامش أرباح التكرير المرتفعة في أوروبا وساحل خليج المكسيك الأمريكي. وفي شهر مارس، ارتفعت الأسعار الفورية بشكل حاد انعكاساً لتنامي التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من اضطرابات في تدفقات النفط الخام والمنتجات النفطية، وتراجع عمليات الشحن الإقليمية، ما أدى إلى تضيق الأسواق الفورية وزيادة الطلب على استبدال النفط الخام بشكل فوري من مناطق أخرى، مثل حوض المحيط الأطلسي وبحر الشمال وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. فضلاً عن الارتفاع الحاد في هوامش أرباح المشتقات النفطية المتوسطة في جميع مراكز التكرير الرئيسية.

وبشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2026 بمقدار 18.4 دولار/برميل، أي بنسبة 28.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2024 بلغ نحو 82.2 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 7.1% مقارنة



بالربع المماثل من العام السابق، ويوضح الجدول (2) والشكل (2)، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2025 – 2026).

الجدول (2)

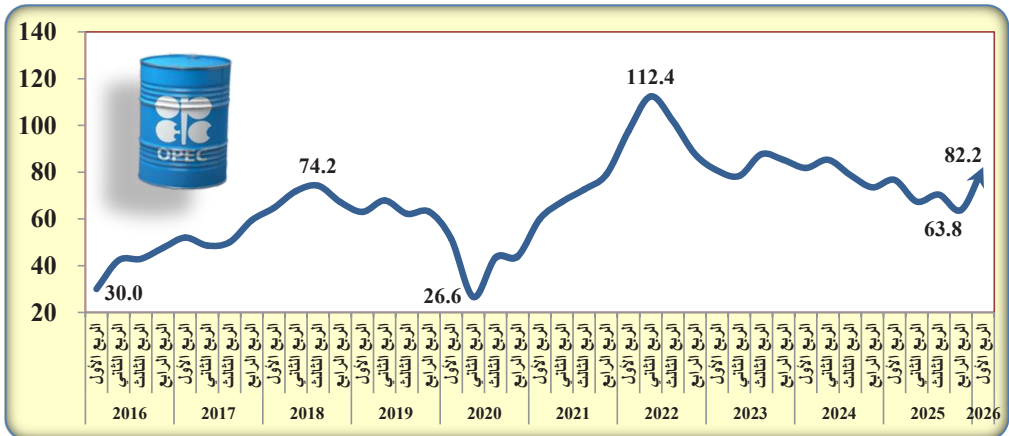
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2025 – 2026)، دولار/ برميل

الخامات	2025			2026			التغير عن الربع الأول 2025
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع	
سلة أوبك منها :	76.7	67.4	70.4	63.8	82.2	18.4	5.5
خليط الصحراء الجزائري	76.4	67.9	70.2	64.4	81.9	17.5	5.5
العربي الخفيف السعودي	78.5	68.9	72.1	65.3	84.2	18.9	5.7
مربان الاماراتي	76.9	67.1	70.5	64.8	81.4	16.7	4.5
خام التصدير الكويتي	78.0	68.0	71.4	64.1	83.9	19.7	5.9
السدره الليبي	74.2	67.2	69.0	63.6	80.5	16.9	6.3
البصرة العراقي	75.8	67.0	70.2	63.3	81.9	18.6	6.0
خامات اخرى :							
دبي	77.0	66.8	70.1	63.8	86.2	22.4	9.2
البحري القطري	79.2	68.1	71.6	65.3	85.9	20.6	6.6
برنت	75.6	67.7	69.0	63.7	80.6	16.9	4.9
خام غرب تكساس	71.5	64.0	65.0	59.2	71.9	12.7	0.4

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2025 – أبريل 2026).

الشكل (2)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2016-2026)، دولار/برميل



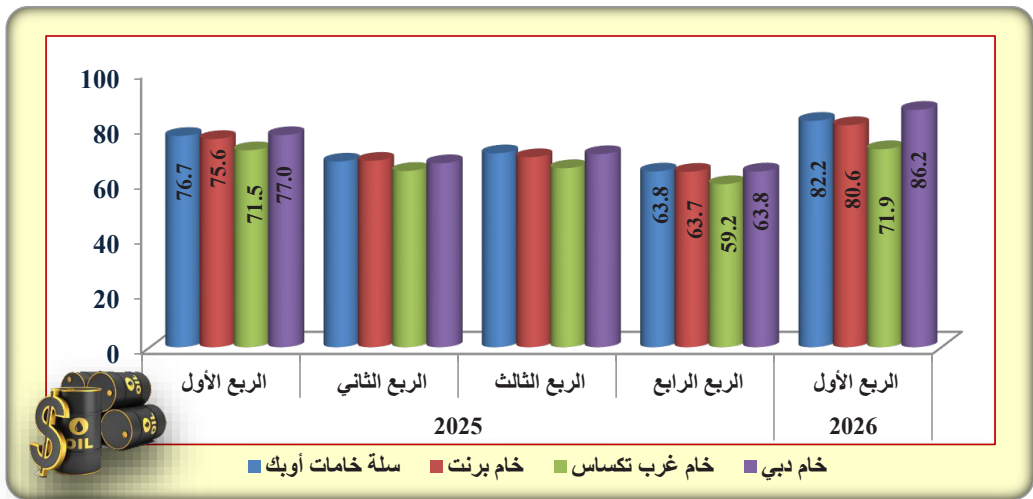
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2016 – أبريل 2026).

شهد الربع الأول من عام 2026 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، توسعت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت 38.3° API - (متمثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي 31° API - (متمثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 5.6 دولار/برميل لصالح خام دبي مقارنة بحوالي 0.1 دولار/برميل فقط لصالح خام دبي أيضاً في الربع السابق. في حين انخفض متوسط سعر خام برنت بواقع 1.6 دولار/برميل عن متوسط أسعار سلة خامات أوبك، مقارنة بانخفاض بلغ 0.1 دولار/برميل فقط في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الأول 2026 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بمقدار 22.4 دولار/برميل ليصل إلى نحو 86.2 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بمقدار 16.9 دولار/برميل ليبلغ 80.6 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي بمقدار 12.7 دولار/برميل ليبلغ نحو 71.9 دولار/برميل. ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (3) والجدول (2).

الشكل (3)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2025- 2026)
(دولار/برميل)



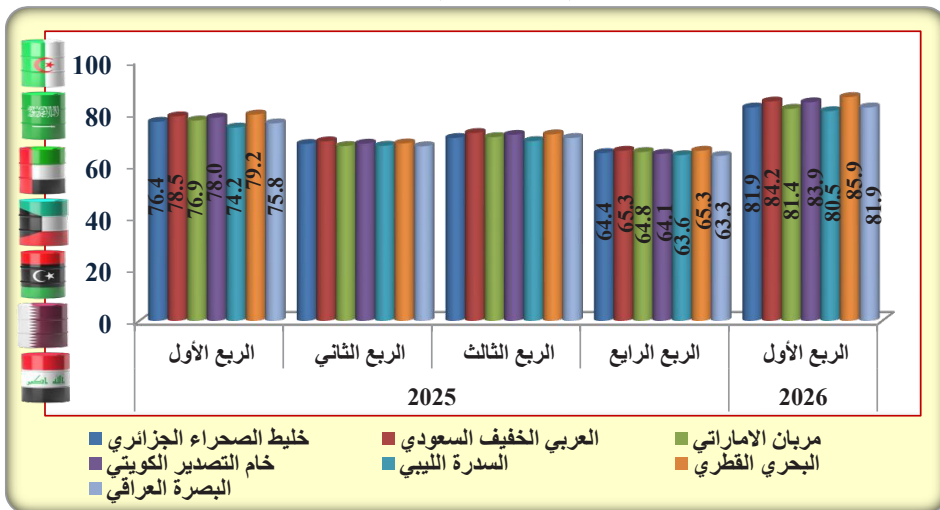
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2025 - أبريل 2026).



وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الأول من عام 2026 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي أخذت ذات المنحنى، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة. حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 28.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 84.2 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 7.3% على أساس سنوي، وارتفع خام التصدير الكويتي بنسبة 30.8% ليبلغ 83.9 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 7.5% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مبران الإماراتي بنسبة 25.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 81.4 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 5.9% على أساس سنوي. كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 26.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 80.5 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 8.5% على أساس سنوي. وارتفعت أسعار خام خليط الصحراء الجزائري والخام البحري القطري وخام البصرة العراقي بنسبة 27.2% و 31.5% و 29.4% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى نحو 81.9 دولار/برميل و 85.9 دولار/برميل و 81.9 دولار/برميل على التوالي، كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2025- 2026)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2025 – أبريل 2026).

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

ارتفع متوسط أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex و بورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الأول من عام 2026. حيث سجلت عقود خام برنت² مكاسب فصلية بلغت نسبتها نحو 23.3% لتصل إلى نحو 77.8 دولار/برميل، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي مكاسب فصلية بلغت نسبتها نحو 21.7% لتصل إلى 71.9 دولار/برميل. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

1. التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من اضطرابات في حركة تجارة النفط، واستهدافات للبنية التحتية للطاقة

- المخاوف بشأن احتمال تعطل إمدادات النفط الإيرانية، سطر تصاعد الاضطرابات الداخلية، وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل وفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على أي دولة تتعامل تجارياً مع إيران، بما في ذلك الصين أكبر مستورد للنفط الخام الإيراني.
- التوقف شبه الكلي لحركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز ، الذي يمر عبره نحو 20% من تجارة النفط العالمية المنقول بحراً، تزامناً مع استهداف عدد من ناقلات النفط، مما دفع شركات التأمين إلى إلغاء تغطيتها للسفن، لترتفع تكلفة شحن النفط إلى مستويات قياسية.
- محاولة استهداف البنية التحتية للطاقة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك حقل "الشبية" وهو أحد أكبر حقول النفط الخام بإنتاج يبلغ نحو 1 مليون ب/ي، وإيقاف شركة أرامكو بعض الوحدات التشغيلية في مصفاة رأس تنورة بصورة احترازية عقب استهدافها الذي أسفر عن أضرار محدودة.
- استهداف منطقة الفجيرة للصناعات البترولية في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعد أحد أهم المراكز العالمية لتخزين النفط وتصديره وتزويد السفن بالوقود. وإعلان شركة أدنوك الإماراتية إنها تدير مستويات الإنتاج البحري بعناية لمعالجة متطلبات التخزين، في ضوء الأوضاع المستمرة التي تؤثر في حركة الشحن البحري عبر مضيق هرمز. واستهداف منشآت حبشان للغاز وحقل باب في مدينة أبو ظبي، حيث تم تعليق العمليات بشكل مؤقت.

² ارتفعت أسعار عقود خام برنت في مارس 2026 بنسبة نحو 64% على أساس شهري، وهي أكبر مكاسب شهرية لها منذ بدء التداول في يونيو 1988. كما ارتفعت أسعار عقود خام غرب تكساس بنسبة نحو 52% على أساس شهري، وهي أكبر مكاسب شهرية لها منذ مايو 2020.



- إعلان مؤسسة البترول الكويتية تنفيذ خفض احترازي في إنتاج النفط الخام وعمليات التكرير، كجزء من استراتيجيتها المعتمدة لإدارة المخاطر واستمرار الأعمال، في ضوء الاعتداءات المتكررة والأثمة، بما في ذلك التهديدات ضد المرور الأيمن للنفط عبر مضيق هرمز. وتعرض ناقلة النفط الخام "السالمي" التابعة لشركة ناقلات النفط الكويتية للاستهداف، أثناء تواجدها في منطقة "المخطاف" خارج ميناء دبي.
- إعلان شركة قطر للطاقة حالة القوة القاهرة على شحنات الغاز الطبيعي المسال في أعقاب استهداف منشآت الغاز في منطقة رأس لفان، مع حدوث اضرار جسيمة في مصنع لتحويل الغاز إلى سوائل.
- استهداف إحدى وحدات مصفاة بابكو إنرجيز في مملكة البحرين، وإعلان شركة بابكو حالة قوة القاهرة تؤثر على عملياتها نتيجة للنزاع الإقليمي في الشرق الأوسط والاعتداء على مجمع مصفاة النفط التابع لها.
- خفض جمهورية العراق إنتاج النفط الخام من بعض الحقول، عقب تعطل الصادرات وامتلاء مرافق التخزين نتيجة إغلاق مضيق هرمز، تعرض ناقلتي نفط للاستهداف أثناء تواجدهما في منطقة التحميل الجانبي داخل المياه الإقليمية، مما أدى إلى توقف الموانئ النفطية بشكل تام. ووقف إنتاج النفط في حقل "سرسنج" في إقليم كردستان بجمهورية العراق كإجراء احترازي، عقب استهدافه.
- استهداف خزانات الوقود في ميناء الدقم التجاري بسلطنة عمان، وهو أحد الموانئ الاستراتيجية لتخزين وتصدير النفط. فضلاً عن استهداف ميناء صلالة، مما أسفر عن وقوع اضرار وحرائق كبيرة في عدد من خزانات الوقود الموجودة في الميناء.
- رفض البحرية الأمريكية طلبات شبه يومية من قطاع الشحن لتوفير مرافقة عسكرية عبر مضيق هرمز منذ بدء الأزمة الجيوسياسية، مع رفض عدد من الدول الأوروبية إرسال سفن حربية للمساهمة في تأمين وحماية حركة الملاحة البحرية عبر المضيق.
- تهديد الرئيس الأمريكي بأنه سيتم تدمير محطات الطاقة وأبار النفط الخام، والسيطرة على جزيرة "خرج" التي يتم من خلالها شحن نحو 90% من صادرات النفط الإيرانية، إذا فشلت المفاوضات، ولم يتم إعادة فتح مضيق هرمز.

- التقارير التي تفيد بقيام إيران بزرع عدد محدود من الألغام البحرية في مضيق هرمز، مما قد يهدد الملاحة في أحد أهم ممرات الطاقة في العالم.
- استهداف حقل "بارس الجنوبي" في إيران، الذي يحتوي على حوالي 20% من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، وهو حقل مشترك مع دولة قطر.
- تحذير الولايات المتحدة الأمريكية من وجود تهديد لحركة الملاحة في مضيق باب المندب، وما يرتبط به من مخاوف بشأن إمكانية استهداف ناقلات النفط في البحر الأحمر الذي يمر عبره نحو 15% من حركة الملاحة البحرية العالمية، مما قد يزيد من اضطرابات أسواق الطاقة.

2. تداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

- خفض شركة "Sinopec"، أكبر شركة لتكرير النفط في الصين، معدلات التشغيل بنحو 10%، وطلب الصين من مصافي التكرير وقف توقيع عقود جديدة لصادرات الديزل والغازولين، ومحاولة إلغاء الشحنات الملتزم بها، فضلاً عن إصدار حظر فوري على صادرات الوقود المكرر، في إطار الجهود لإعطاء الأولوية للاحتياجات المحلية والحد من أي نقص محتمل في الإمدادات، في ظل اتساع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وصعوبات الشحن عبر مضيق هرمز.
- مطالبة شركات التكرير اليابانية بسحب النفط الخام من المخزونات البترولية الاستراتيجية الحكومية، مع تفاقم الأزمة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي تعتمد عليها اليابان لتلبية أكثر من 90% من إجمالي وارداتها النفطية.
- إشارة وزير الطاقة الأمريكي إلى إمكانية مساعدة مصافي تكرير النفط الخام في الولايات المتحدة على رفع كفاءتها وتوفير المزيد من وقود الديزل.
- توجه روسيا لحظر تصدير الغازولين لمدة أربعة أشهر، بهدف إعطاء الأولوية للإمدادات المحلية وتحقيق استقرار أسعار الوقود وسط اضطرابات السوق النفطية.

3. الأفاق السلبية لسوق النفط العالمية نتيجة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

- إشارة وكالة الطاقة الدولية إلى أن الأزمة الجيوسياسية في الشرق الأوسط تسببت في أكبر اضطراب في إمدادات النفط في تاريخ سوق النفط العالمي، وفي حال عدم استئناف حركة الشحن



عبر مضيق هرمز سريعاً، فمن المتوقع أن تتفاقم خسائر الإمدادات، مع إعادة تقييم توقعات الطاقة العالمية من فائض في المعروض إلى عجز محتمل.

- التوقعات بأنه حتى في حال إنتهاء الأزمة الجيوسياسية، فإن عمليات إصلاح وإعادة تأهيل البنية التحتية للطاقة المتضررة قد يستغرق فترة زمنية، مما سيؤدي إلى شح الإمدادات. حيث صرح الرئيس التنفيذي لمؤسسة البنزول الكويتية بأن العودة إلى الإنتاج الكامل قد يستغرق فترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر، حال انتهاء الأزمة الجيوسياسية، وأن الإمدادات من خطوط الأنابيب البديلة لمضيق هرمز والاحتياطات الاستراتيجية "لا تذكر" مقارنة بتدفقات صادرات النفط المعتادة من منطقة الشرق الأوسط.

4. استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا

- استمرار توسع التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا، مع احتجاز الولايات المتحدة الأمريكية لناقلة نفط روسية.
- استهداف ميناء "Primorsk"، مركز تصدير النفط في شمال غرب روسيا، الذي تبلغ طاقته التصديرية أكثر من 1 مليون ب/ي.
- استهداف أربع ناقلات في البحر الأسود كانت في طريقها لتحميل النفط الخام من محطة التصدير "consortium" التابعة لخط أنابيب بحر قزوين قبالة الساحل الروسي.
- استهداف مصفاة "Ilsky" النفطية وميناء "Taman"، وخفض شركة "Transneft" الروسية كمية النفط الخام المتدفقة إلى شبكتها بحوالي 250 ألف ب/ي، تزامناً مع استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا.
- توقف عمليات تحميل النفط من محطة "Sheskhari" في ميناء "novorossiysk" الروسي عقب استهدافها، وهي منشأة استراتيجية رئيسية لاستلام وتخزين وشحن النفط إلى الناقلات في البحر الأسود.
- دعوة الاتحاد الأوروبي إلى استمرار تطبيق السقف السعري المحدد من قبل مجموعة الدول السبع (G7) على النفط الخام الروسي.

- استهداف موانئ "Primorsk" و "Ust-Luga" الروسية الواقعة على بحر البلطيق، ما أدى إلى تعليق عمليات تحميل النفط والمنتجات النفطية.
- تعليق عمليات التكرير في مصفاة "Kirishinefteorgsintez" الروسية، عقب الاستهداف الذي تسببت في اندلاع حرائق في بعض وحداتها، مما قد يزيد من الضغوط على إمدادات الوقود الروسية، حيث يمثل إنتاجها أكثر من 6% من إجمالي طاقة تكرير النفط في روسيا.
- تحذير شركات إنتاج النفط الروسية من إمكانية إعلان حالة القوة القاهرة على الإمدادات من موانئ بحر البلطيق الرئيسية، وذلك في ظل استمرار استهداف البنية التحتية للطاقة، الذي تسبب في توقف ما لا يقل عن 40% من طاقة تصدير النفط الروسية.

5. التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنزويلا

- فرض عقوبات أمريكية على شركات وناقلات نفط تابعة لقطاع النفط الفنزويلي، مع استمرار الحصار على الصادرات الفنزويلية.
- تنامي حالة عدم اليقين بشأن الانعكاسات المحتملة على الإمدادات من أكبر دولة تمتلك احتياطيّات نفطية عالمية، عقب قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتجاز الرئيس الفنزويلي.

6. الانقطاعات غير المخططة في الإمدادات وقرارات مجموعة أوبك+

- تعليق صادرات النفط من البحر الأسود عن طريق اتحاد خط أنابيب بحر قزوين المسؤول عن نقل النفط من كازاخستان بسبب سوء الأحوال الجوية.
- التوقف المؤقت لإنتاج حقلَي Tengiz و Korolev النفطيّين في كازاخستان، بسبب عطل بشبكات توزيع الطاقة، مما سيؤدي إلى انخفاض صادرات النفط عبر خط أنابيب بحر قزوين.
- تراجع إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى أدنى مستوى له منذ منتصف نوفمبر 2024، على خلفية العاصفة "Fern" التي أدت إلى توقف كامل لصادرات ساحل الخليج الأمريكي.
- حادثة الحريق الذي شب نتيجة تسرب بأحد صمامات على خط تصدير النفط الخام من حقل الشرارة النفطي في دولة ليبيا.
- إغلاق شركة "Valero" مصفاة النفط التابعة لها في ولاية تكساس الأمريكية، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 380 ألف ب/ي، عقب حريق في وحدة معالجة الديزل بالهيدروجين.



- قرار دول أوبك+ التي أعلنت عن تخفيضات إضافية في شهري أبريل ونوفمبر 2023، وهي السعودية والإمارات والكويت والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، بتعليق زيادات الإنتاج خلال شهر مارس 2026 بسبب انخفاض الطلب الموسمي.

7. السياسات التجارية الأمريكية

- خفض الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على الهند في إطار اتفاق تجاري مؤقت، مقابل توقفها عن شراء النفط الروسي منخفض السعر.
 - إلغاء المحكمة العليا الأمريكية الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها الرئيس الأمريكي، مما ساهم في تراجع المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي وضعف الطلب على الطاقة.
- وعلى الجانب آخر، فقد ساهمت عدة عوامل في الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2026، أهمها:

- التوقعات بشأن إنهاء الحظر المفروض على صادرات النفط الخام الفنزويلي، عقب إعلان الولايات المتحدة عزمها تعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة في فنزويلا، وهو ما قد يدعم زيادة الإنتاج، بالتوازي مع استحواد الولايات المتحدة على نحو 30 مليون برميل من النفط الخام الفنزويلي مع التوجه للسيطرة على مبيعاته وعائداته إلى أجل غير مسمى، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن زيادة الإمدادات في الأسواق، خاصة مع شروع فنزويلا في إلغاء تخفيضات الإنتاج التي فرضتها خلال فترة الحظر، تزامناً مع استئناف صادرات النفط الخام.
- تهديد الرئيس الأمريكي بفرض رسوم جمركية بنسبة 10% على دول الاتحاد الأوروبي التي تعارض استحواد الولايات المتحدة على جزيرة جرينلاند الدنماركية، اعتباراً من الشهر القادم، ترتفع إلى 25% في شهر يونيو، في حال عدم التوصل إلى اتفاق، مما قد يكون له انعكاسات سلبية محتملة على نمو الاقتصاد العالمي وأفاق الطلب على النفط.
- قرار دول أوبك+ الثماني التي أعلنت عن تخفيضات إضافية في شهري أبريل ونوفمبر 2023 وهي السعودية والإمارات والكويت والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، زيادة إنتاجها من النفط الخام بمقدار 206 ألف ب/ي في شهر أبريل 2026، مع الاحتفاظ بالمرونة الكاملة لزيادة أو إيقاف أو إلغاء تلك التعديلات وفقاً لظروف السوق.

- إشارة الرئيس الأمريكي إلى إمكانية مرافقة القوات البحرية الأمريكية لناقلات النفط التي تمر عبر مضيق هرمز لضمان سلامتها وتأمينها، مع إعلان مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية عن خطة تبلغ قيمتها 20 مليار دولار لإعادة التأمين البحري، بما في ذلك مخاطر الحرب.
- المخاوف بشأن تراجع طلب مصافي التكرير الصينية، حيث أعلنت شركة Zhejiang، عن إغلاق وحدة تكرير تبلغ طاقتها 200 ألف ب/ي، في إطار تقديم موعد أعمال الصيانة استجابة لتأثير التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على إمدادات النفط الخام.
- موافقة الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية على إجراء أكبر سحب على الإطلاق من مخزونات النفطية الطارئة يصل إلى 400 مليون برميل، بهدف معالجة اضطرابات أسواق النفط العالمية الناجمة عن الأزمة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. مع الإشارة إلى إمكانية ضخ المزيد من النفط في السوق من مخزونات الاستراتيجية "حسب الحاجة".
- إعلان وزارة الطاقة الأمريكية عن إطلاق 172 مليون برميل من احتياطي النفط الاستراتيجي يستغرق نحو 120 يوماً، بناء على معدلات التفريغ المخطط لها، ضمن خطة وكالة الطاقة الدولية.
- إصدار الولايات المتحدة الأمريكية إعفاء لمدة 30 يوماً يسمح للدول بشراء النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية، الخاضعة للعقوبات والموجودة على متن الناقلات في البحر.
- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن تعليق مؤقت مدته 30 يوم لقانون "Jones" الذي يلزم باستخدام السفن الأمريكية الصنع لنقل البضائع بين الموانئ المحلية، بحيث يسمح لناقلات النفط الأجنبية بإمكانية نقل الوقود إلى مصافي التكرير الواقعة على الساحل الشرقي الأمريكي، بهدف تعزيز تدفق الإمدادات المحلية وتقليل اختناقات الوقود.
- السماح لعدد محدود من السفن الهندية بالمرور الآمن عبر مضيق هرمز، عقب مفاوضات مع إيران ركزت على تأمين شحنات الطاقة الواردة إلى الهند.
- إعلان وزارة النفط العراقية عن استئناف ضخ وتصدير النفط الخام من حقل "كركوك" إلى ميناء جيهان التركي بطاقة تصديرية أولية تبلغ 250 ألف ب/ي.
- إعلان الرئيس الأمريكي تأجيل تنفيذ أي استهداف محتمل لمحطات الطاقة في إيران، مشيراً إلى وجود محادثات بناءة جارية تهدف إلى احتواء الأزمة الجيوسياسية الإقليمية في الشرق الأوسط.



- توجه مصافي التكرير في الهند لاستئناف شراء النفط الخام الإيراني، حيث تم شراء أول شحنة من غاز البترول المسال الإيراني منذ عام 2019، عقب رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على شراء النفط الإيراني المتواجد في البحر لمدة 30 يوماً.
- إمكانية قيام المفوضية الأوروبية بتأجيل تقديم اقتراح قانون لحظر واردات النفط الروسي بشكل دائم بحلول نهاية عام 2027 على أقصى تقدير، كان مخططاً له سابقاً.
- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تعليقاً مؤقتاً للوائح الفيدرالية لمكافحة التلوث المتعلقة بمزيج الغازولين الصيفي، حيث سيسمح لمحطات الوقود ببيع أنواع من الغازولين تحتوي على نسب أعلى من الإيثانول، بهدف زيادة المعروض والحد من ارتفاع الأسعار.
- إمكانية إنهاء المفوضية الأوروبية لآلية الإلغاء التلقائي لفائض تصاريح الكربون، في إطار جهودها للحد من تقلبات أسعار الكربون وتخفيف الضغوط المتزايدة على أسعار الطاقة.
- تلميح الرئيس الأمريكي إلى إمكانية تعليق الضريبة الفيدرالية المفروضة على الغازولين، في ظل الزيادة الملحوظة في أسعار الوقود.
- إعلان وزارة النفط الهندية عن تأمين إمدادات من النفط الخام لمدة 60 يوماً، وهو ما يضمن استقرار إمدادات الوقود في الهند رغم تعطل الشحنات القادمة من منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن فرض رسوم ضريبية على الصادرات من الديزل ووقود الطائرات، مع خفض الضرائب على المبيعات المحلية من الديزل والغازولين، في محاولة للحفاظ على استقرار إمدادات وأسعار الوقود.
- توجه شركات الطاقة العالمية مثل "ExxonMobil" و "BP" لتكثيف أنشطة الاستكشاف عن النفط الخام لتعويض نقص الاكتشافات خلال الأعوام الماضية، وذلك في ظل تزايد الطلب العالمي والمخاوف بشأن نقص الإمدادات.
- إعلان الأرجنتين عن أنها ستسمح للشركات المحلية بمزج ما يصل إلى 15% من الإيثانول مع الغازولين، في محاولة للحد من تأثير ارتفاع أسعار النفط على أسعار الوقود المحلية.
- التخفيف من العقوبات الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة في فنزويلا، حيث تم إصدار ترخيصين عامين يسمحان لشركات الطاقة العالمية بتشغيل المشروعات النفطية.

- تنامي المخاوف بشأن ارتفاع معدلات التضخم، مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة العالمية، ما قد يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة، ومن ثم ضعف النمو الاقتصادي والطلب على النفط، تزامناً مع إشارة صندوق النقد الدولي إلى أن كل زيادة في أسعار النفط الخام بنسبة 10% تؤدي إلى ارتفاع التضخم العالمي الرئيسي بنحو 0.4% وتراجع الناتج العالمي بنحو 0.1 إلى 0.2%.
- اضطرابات حركة النقل الجوي وإغلاق مراكز طيران رئيسية في دول الشرق الأوسط، ما تسبب في تراجع الطلب العالمي على وقود الطائرات.

شهد الربع الأول من عام 2026 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد تقلص توسعت الفروقات بينهما في شهر يناير 2026 إلى 4.11 دولار للبرميل، حيث زاد الطلب على الشحنات سريعة التحميل في حوض الأطلسي وسط اضطرابات في الإمدادات لترتفع علاوة المخاطر الجيوسياسية وتدعم أسعار خام برنت، في حين تأثر خام غرب تكساس سلباً بالزيادة الكبيرة في مخزونات المنتجات النفطية الأمريكية، لا سيما الغازولين والديزل. وواصلت تلك الفروقات توسعها في شهر فبراير لتصل إلى 4.59 دولار للبرميل، لتعكس التأثير المستمر لانقطاعات الإمدادات النفطية عبر خط أنابيب بحر قزوين وحقل "Tengiz" في كازاخستان، وارتفاع علاوات المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالتوترات المحتملة في مناطق إنتاج النفط الرئيسية، وهو ما قدم دعماً ملحوظاً لخام برنت. وارتفع متوسط الفروقات في شهر مارس 2026 إلى حوالي 8.6 دولار للبرميل، حيث تلقى خام برنت دعماً من ارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بارتفاع تكاليف الشحن وانخفاض تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، في حين كان للزيادة الكبيرة في مخزونات النفط الخام الأمريكية واحتمالية الإفراج عن كميات من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأمريكي دوراً في الحد من ارتفاع أسعار خام غرب تكساس.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة ارتفاعاً في اتجاهاتها على أساس فصلي خلال الربع الأول من عام 2026 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.



- أسعار الغازولين الممتاز

ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق البحر المتوسط** خلال الربع الأول 2026 بنسبة 11.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 92 دولار/برميل. كما ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق سنغافورة** بنسبة 20.5% على أساس فصلي ليلبغ حوالي 95.7 دولار/برميل. وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق روتردام** بنسبة 6.3% على أساس فصلي ليلبغ نحو 95.4 دولار/برميل، حيث تراجعت الأسعار في شهر يناير 2026 متأثرة بضعف الطلب الموسمي، قبل ان تتلقى دعماً من انخفاض إنتاج المصافي وارتفاع مستوى الطلب الموسمي في شهر فبراير، وواصلت أسعار الغازولين ارتفاعها وبشكل حاد في شهر مارس انعكاساً لتصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من تعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز.

كما ارتفع متوسط السعر في **سوق الخليج الأمريكي** بنسبة 19.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبغ 103.1 دولار/برميل. تجدر الإشارة إلى أن أسعار الغازولين تختلف ما بين الولايات الأمريكية، مما يعكس التغير في ظروف الإمدادات والطلب المحلية، ومواصفات الوقود المختلفة المطلوبة بموجب قوانين الولايات المختلفة والضرائب. وعادة ما تكون أسعار الغازولين بالتجزئة هي الأعلى في ولايات الساحل الغربي لعدة أسباب وهي، محدودية الارتباط بمراكز التكرير الرئيسية، ومحدودية الإمدادات والطلب المحلي، والضرائب الأعلى من المتوسط، ومواصفات الغازولين في ولاية "كاليفورنيا" التي تجعل إنتاج الغازولين أكثر تكلفة. وبالمقارنة، عادة ما تكون أسعار الغازولين في ولايات ساحل الخليج هي الأقل حيث تضم نصف طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُنتج فيها غازولين أكثر مما يُستهلك، كما أن الضرائب في تلك الولايات أقل من المتوسط الوطني.

هذا وقد ارتفع متوسط سعر التجزئة للغازولين العادي (المعدل وفقاً للتضخم) في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي والثلاثون من مارس 2026، ليتجاوز 4 دولار للجالون، وهو أعلى مستوى له منذ أغسطس 2022، انعكاساً لارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الخام التي تُمثل حوالي نصف سعر التجزئة للغازولين، في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط. وحققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة في الربع الأول 2026، تلتها سوق سنغافورة، ثم سوق روتردام وسوق البحر المتوسط، كما يوضح الجدول (3) والشكل (5).

الجدول (3)

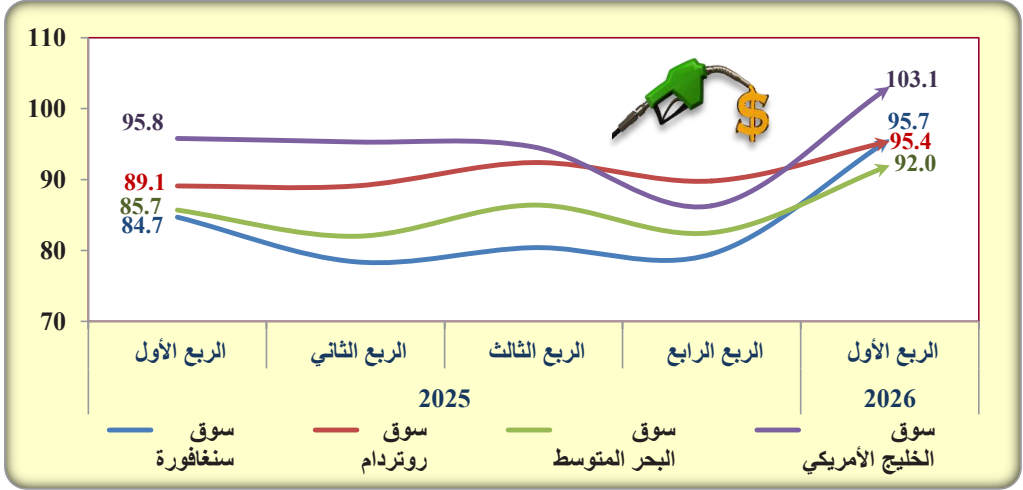
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2025-2026)
(دولار/ برميل)

زيت الوقود	زيت الغاز	الغازولين الممتاز	السوق	
90.0	90.9	84.7	سنغافورة	الربع الأول 2025
74.7	94.5	89.1	روتردام	
77.6	93.0	85.7	البحر المتوسط	
67.4	89.7	95.8	الخليج الامريكي	
80.9	82.4	78.4	سنغافورة	الربع الثاني
69.7	85.8	89.1	روتردام	
73.7	84.8	82.0	البحر المتوسط	
62.0	78.6	95.3	الخليج الامريكي	
86.7	88.5	80.4	سنغافورة	الربع الثالث
70.4	94.7	92.4	روتردام	
74.5	93.7	86.4	البحر المتوسط	
64.0	86.4	94.6	الخليج الامريكي	
86.6	87.8	79.5	سنغافورة	الربع الرابع
60.6	92.9	89.8	روتردام	
64.8	91.9	82.5	البحر المتوسط	
55.7	84.2	86.3	الخليج الامريكي	
120.2	121.6	95.7	سنغافورة	الربع الأول 2026
68.0	116.2	95.4	روتردام	
73.5	114.3	92.0	البحر المتوسط	
64.0	103.3	103.1	الخليج الامريكي	
33.6	33.8	16.3	سنغافورة	الربع الرابع 2025
7.4	23.3	5.6	روتردام	
8.7	22.4	9.5	البحر المتوسط	
8.3	19.1	16.8	الخليج الامريكي	
30.3	30.8	11.1	سنغافورة	الربع الأول 2025
(6.7)	21.7	6.3	روتردام	
(4.1)	21.3	6.2	البحر المتوسط	
(3.4)	13.7	7.3	الخليج الامريكي	

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2025 - أبريل 2026).



الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2025-2026)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2025 – أبريل 2026).

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الأول من عام 2026 مستويات أعلى من أسعار الغازولين وأسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. استأثرت **سوق سنغافورة** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 121.6 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة نحو 38.5% بالمقارنة مع الربع السابق. وتلتها **سوق روتردام** بمتوسط سعر 116.2 دولار/برميل بنسبة ارتفاع نحو 25.1% بالمقارنة مع الربع السابق، تزامناً مع تطبيق حزمة العقوبات الثامنة عشرة للاتحاد الأوروبي في 21 يناير 2026، والتي تحظر استيراد المنتجات المكررة المشتقة من النفط الخام الروسي إلى أوروبا. ثم **سوق البحر المتوسط** بمتوسط سعر بلغ نحو 114.3 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بنسبة 24.4% بالمقارنة مع الربع السابق. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى متوسط للأسعار بلغ 103.3 دولار/برميل بنسبة ارتفاع نحو 22.7% على أساس فصلي، بدعم من تراجع الإمدادات العالمية المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وارتفاع الصادرات في شهر مارس. هذا ومن المتوقع أن تتأثر أسعار زيت الغاز سلباً بتراجع الطلب في نهاية فصل الشتاء.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في سوق سنغافورة خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 38.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 120.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 33.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في سوق البحر المتوسط بنسبة 13.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 73.5 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 5.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في سوق روتردام بنسبة 12.3% على أساس فصلي ليبلغ 68 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 9% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في سوق الخليج الأمريكي بنسبة 14.9% على أساس فصلي ليصل إلى نحو 64 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 5.1% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام

ساد خلال الربع الأول من عام 2026 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي³) انخفاضاً ملحوظاً بلغ نحو 2.3 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2026، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 103 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون “Declaration of Cooperation “Doc” (لا سيما دول أوبك)، وانخفاض الإمدادات من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

³ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



الجدول (4)

تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2025 – 2026)
(مليون برميل/ يوم)

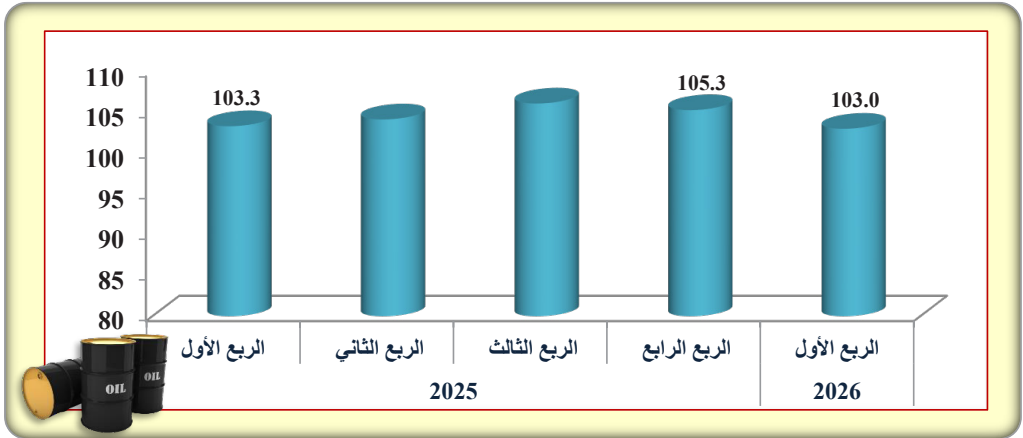
إجمالي الإمدادات النفطية العالمية	الدول الأخرى	الدول المشاركة في إعلان التعاون ⁴			
		الإجمالي	دول خارج أوبك	دول أوبك	
103.3	53.7	49.6	16.9	32.7	الربع الأول 2025
104.1	54.2	49.9	17.0	33.0	الربع الثاني
106.1	55.0	51.1	17.3	33.8	الربع الثالث
105.3	53.7	51.6	17.2	34.4	الربع الرابع
103.0	54.3	48.7	16.8	31.9	الربع الأول 2026
(2.3)	0.6	(2.9)	(0.4)	(2.5)	الربع الرابع 2025
(0.3)	0.6	(0.9)	(0.1)	(0.8)	الربع الأول 2025

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ومايو 2026.

الشكل (6)

تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2025-2026)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ومايو 2026.

⁴ الدول المشاركة في إعلان التعاون تشمل: الدول الأعضاء في منظمة أوبك، و عشر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (روسيا، وكازخستان، وأذربيجان، والبحرين، و عُمان، وماليزيا، والمكسيك، والسودان، وبروناي، وجنوب السودان).

■ إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها

- دول أوبك

انخفضت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك⁵ بشكل حاد خلال الربع الأول من عام 2026 بلغ نحو 2.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 7.2% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 31.9 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول 2026، فقد بلغت نحو 31%، وهو مستوى أقل من المستوى المسجل في الربع السابق البالغ نحو 32.7%، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

وفي هذا السياق، انخفضت امدادات دول أوبك من النفط الخام فقط خلال الربع الأول 2026 بمقدار 2.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 25.853 مليون برميل/يوم. في حين ارتفعت إمدادات أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بمقدار 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 6.1 مليون ب/ي. ويعزى الانخفاض الحاد في امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى تنامي التوترات الجيوسياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة⁶، وإغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20% من تدفقات النفط الخام المحملة بحراً، حيث انخفضت إمدادات جمهورية العراق بمقدار 781 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 3.3 مليون ب/ي، والمملكة العربية السعودية بمقدار 760 ألف ب/ي لتبلغ 9.3 مليون ب/ي، ودولة الإمارات العربية بمقدار 488 ألف ب/ي لتبلغ نحو 2.9 مليون ب/ي، ودولة الكويت بمقدار 472 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 2.1 مليون ب/ي. كما انخفضت الإمدادات بشكل نسبي من إيران (62 ألف ب/ي)، وفنزويلا (35 ألف ب/ي)، ودولة ليبيا (22 ألف ب/ي)، ونيجيريا (29 ألف ب/ي)، والجابون (8 آلاف ب/ي). في حين ارتفعت الإمدادات بشكل طفيف في كل من الجمهورية الجزائرية (7 آلاف ب/ي)، والكونغو (6 آلاف ب/ي)، وغينيا الاستوائية (3 آلاف ب/ي).

- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) من الدول العشر المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك خلال الربع الأول 2026 بمقدار 449 ألف برميل/يوم،

⁵ انخفضت إمدادات دول أوبك في شهر مارس 2026 بنحو 7.9 مليون ب/ي على أساس شهري، وهو أكبر تراجع شهري لها منذ يونيو 2020.

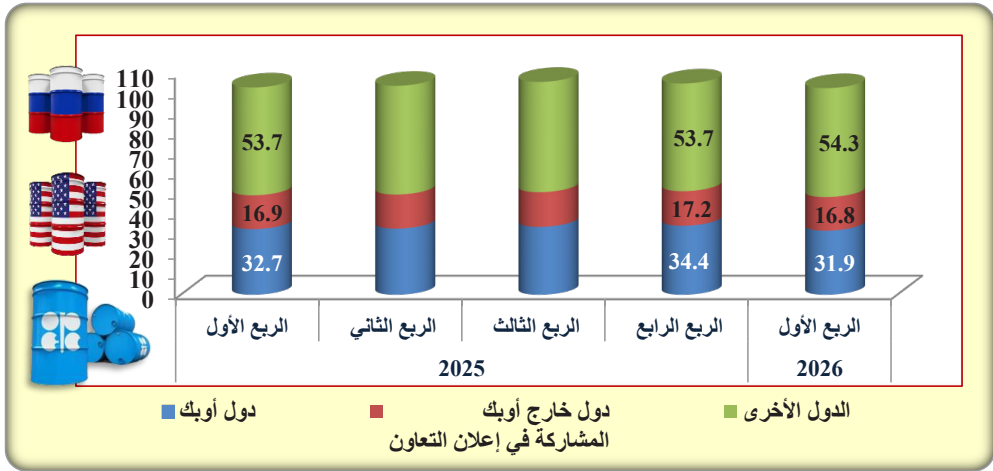
⁶ صفحة رقم (19) و صفحة رقم (20) من التقرير.



أي بنسبة 2.6% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 16.8 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض إمدادات كازاخستان⁷ بمقدار 217 ألف ب/ي، وانخفاض إمدادات النفط الخام من روسيا⁸ بمقدار 156 ألف ب/ي، وانخفاض إمدادات مملكة البحرين⁹ بمقدار 50 ألف ب/ي. - إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 600 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 54.3 مليون برميل/يوم، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (7) تطور الإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (مليون ب/ي)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ومايو 2026.

حيث ارتفعت إمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹⁰، بنحو 210 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. وفي هذا السياق، ارتفعت إمدادات كندا النفطية إلى 6.3 مليون ب/ي في فبراير 2026، مدفوعة بوصول إنتاج شركات النفط في مقاطعة "Alberta" التي تعتمد على تقنيات الاستخراج

⁷ صفحة رقم (23) من التقرير.

⁸ صفحة رقم (22) و صفحة رقم (23) من التقرير.

⁹ صفحة رقم (20) من التقرير.

¹⁰ تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الحراري تحت السطح "in-situ thermal"، لاستخراج النفط الثقيل والبيثومين من الرمال النفطية إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 1.75 مليون ب/ي، فضلاً عن زيادة إنتاج الحقول البحرية – لا سيما في مقاطعة "Newfoundland and Labrador"، بما في ذلك حقل "Hebron" وحقل "Hibernia" وحقل "Terra Nova"، واستئناف وحدة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة "SeaRose" عملياتها عقب توقفها عن العمل منذ شهر يناير 2024 لإجراء أعمال صيانة وتحديث. كما واصل منتجي النفط الخام في كندا الاستفادة من التوسعة الحديثة لخط أنابيب "Trans Mountain" مع استخدام نسبة 90% تقريباً من طاقته التصميمية البالغة 890 ألف ب/ي، حيث أدت اضطرابات الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط إلى تزايد الطلب على النفط الكندي من آسيا – لا سيما الصين.

واستقر إنتاج المكسيك من النفط الخام خلال الربع الأول 2026 تقريباً عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 1.4 مليون ب/ي، تزامناً مع استمرار الدعم الحكومي القوي لشركة "Pemex" الذي عزز من قدرتها التمويلية ودعم الاستثمار الموجه لقطاع الاستكشاف والإنتاج، وفي المقابل، لا تزال الضغوط الهيكلية قائمة نتيجة تراجع إنتاج حقول النفط الناضجة، لا سيما الحقول البحرية، إضافة إلى تحديات البنية التحتية وضعف الإضافات الإنتاجية الجديدة.

في حين انخفض الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية بمقدار 90 ألف ب/ي ليلعب نحو 21.8 مليون ب/ي، متأثراً بشكل رئيسي بالعاصفة الثلجية "Fern" التي تسببت في تراجع إنتاج النفط الخام الأمريكي خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير بمقدار 480 ألف ب/ي ليصل إلى أدنى مستوى له منذ منتصف نوفمبر 2024، وهو نحو 13.2 مليون ب/ي. حيث أدت درجات الحرارة الباردة إلى تجمد المعدات في الحقول، وزيادة الأعطال الميكانيكية، وانقطاع التيار الكهربائي، وتوقف حركة الشحن البري وعبر السكك الحديدية، ما أدى إلى تراجع مؤقت للإنتاج. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع مستوى عدم اليقين لدى شركات الطاقة الأمريكية بسبب تقلبات أسعار النفط المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وسط مخاوف تتعلق بتغير مستويات الإمدادات العالمية، وهو ما حد من قرارات التوسع في الإنتاج، ودفع العديد من تلك الشركات إلى التركيز على إدارة المخاطر من خلال تبني نهج حذر في خطط الحفر والاستثمار. في حين تلقى إنتاج النفط الخام الأمريكي دعماً من انخفاض عمليات الصيانة الدورية لمصافي التكرير التي حافظت على معدلات تشغيل مرتفعة.



■ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية¹¹، وتطور عدد الحفارات العاملة

انخفض متوسط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول 2026 بنحو 147 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.6% على أساس فصلي، ليبلغ نحو 9.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 43 ألف ب/ي على أساس سنوي. الجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل 67.3% من متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ حوالي 13.7 مليون ب/ي خلال الربع الأول 2026. وتشير التقديرات إلى تعطل مؤقت لإنتاج حوض "Permian"¹² – أكبر مكن للنفط الصخري الأمريكي، حيث بلغ الانخفاض ذروته بنحو 1.5 مليون ب/ي في الرابع والعشرون من شهر يناير، قبل أن يتراجع إلى نحو 700 ألف ب/ي في السادس والعشرون من نفس الشهر، نتيجة العاصفة "Fern" التي اجتاحت ولاية "Texas" وولاية "New Mexico"، متسببة في تجمد المعدات وانقطاعات الكهرباء وتعطل جزئي في عمليات النقل، قبل أن يتم استعادة الإنتاج تدريجياً مع تحسن الطقس.

تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تراجع إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الأول 2026، هو حالة عدم اليقين التي دفعت عدد كبير من شركات الطاقة المنتجة إلى الالتزام بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين وتحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، لا سيما أنه رغم كون ارتفاع أسعار النفط مفيداً للتدفقات النقدية، لكنه يُسبب مشكلة كبيرة للاقتصاد الأمريكي، حيث لا تُسهم المكاسب قصيرة الأجل في الأرباح في استقرار القطاع النفطي على المدى الطويل، وذلك وفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" في مارس 2026، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة فعلياً بين 34 دولار/برميل في منطقة "Delaware" بحوض Permian و47 دولار/برميل

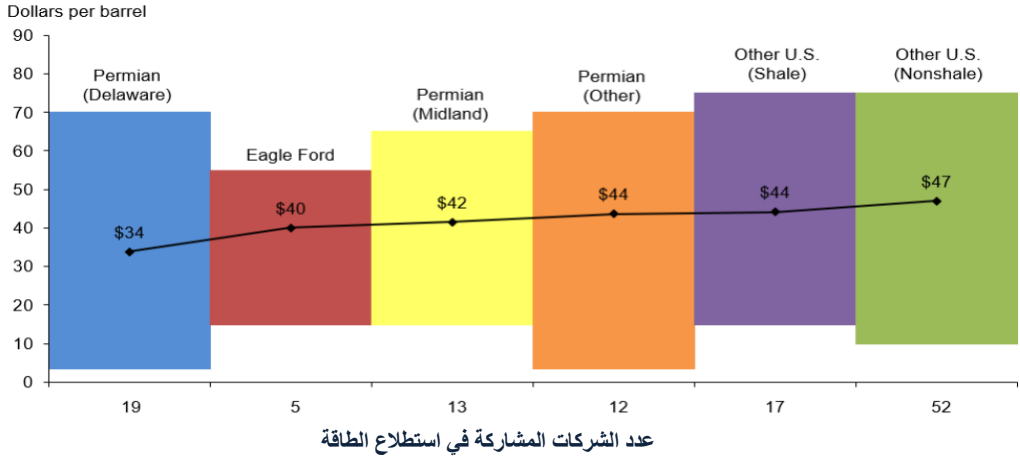
¹¹ يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تكوينات، Eagle Ford، Bakken، Austin Chalk، Niobrara، Permian، Mississippian، Woodford، بالإضافة إلى عدة تكوينات أخرى.

¹² اضافت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شهر مارس 2026، مناطق "Avalon"، و"Dean"، و"Woodford" ضمن حوض "Permian"، حيث يتم مراجعة وتحديث تصنيفات التكوينات بشكل دوري وفقاً لأحدث تفسيرات المعلومات الجيولوجية لتحديد إنتاج النفط الخام من تكوينات النفط الصخري. ومع هذا التحديث، بلغ إنتاج التكوينات الصخرية في حوض "Permian" حوالي 6 مليون ب/ي (44% من إجمالي إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية).

في الأحواض الأخرى غير الصخرية، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة التي تراوحت بين 31 دولار/برميل في منطقة "Delaware" بحوض Permian و45 دولار/برميل في المناطق الأخرى بحوض Permian، كما يوضح الشكل (8).

الشكل (8)

أسعار النفط الخام المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة



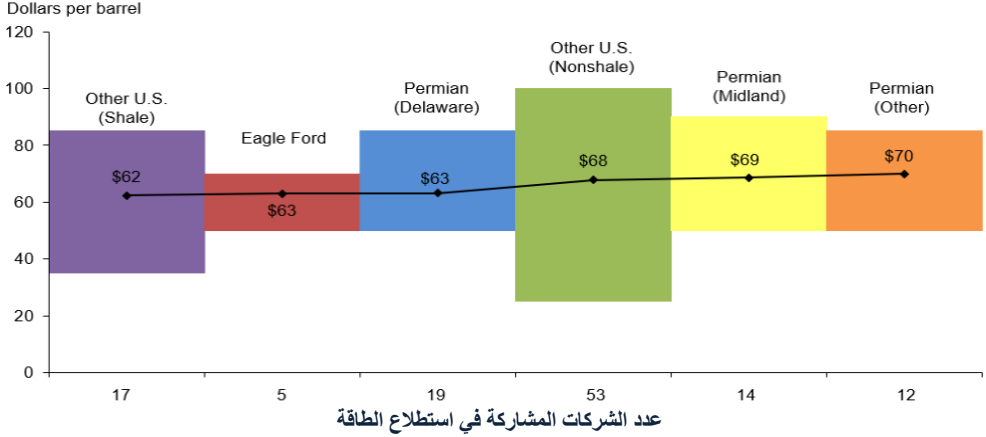
المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 3 مارس 2026.

في حين تحتاج شركات الطاقة المشاركة في استطلاع الطاقة الفصلي لحفر بئر جديد مريح إلى سعر يتراوح بين 62 دولار/برميل في الأحواض الصخرية (باستثناء Eagle Ford و Permian)، و70 دولار/برميل في مناطق حوض Permian (باستثناء Delaware و Midland)، وهو تقريباً نفس التوقعات السابقة الذي تراوح بين 61 دولار/برميل في منطقة "Midland" بحوض Permian و70 دولار/برميل في المناطق الأخرى بحوض Permian (باستثناء Delaware)، كما يوضح الشكل (9).



الشكل (9)

أسعار النفط الخام المطلوبة لحفر بئر جديد مريح



المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 3 مارس 2026.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط والغاز العاملة خلال الربع الأول من عام 2026، تظهر التقديرات ارتفاع هذا المتوسط بمقدار حفارة واحدة مقارنة بالربع السابق ليصل عددها إلى نحو 529 حفارة، وهو مستوى منخفض بمقدار 36 حفارة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (5) والشكل (10).

الجدول (5)

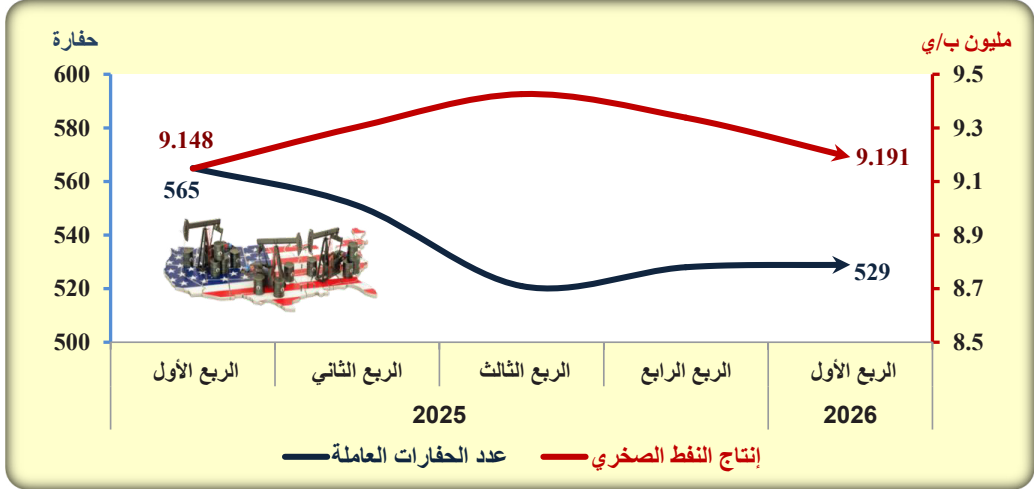
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة،
(2026-2025)

عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
565	9.148	الربع الأول 2025
551	9.303	الربع الثاني
521	9.426	الربع الثالث
528	9.338	الربع الرابع
529	9.191	الربع الأول 2026
1	(0.147)	التغير عن الربع الرابع 2025
(36)	0.043	الربع الأول 2025

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، مايو 2026.

الشكل (10)

متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة، (2026 – 2025)



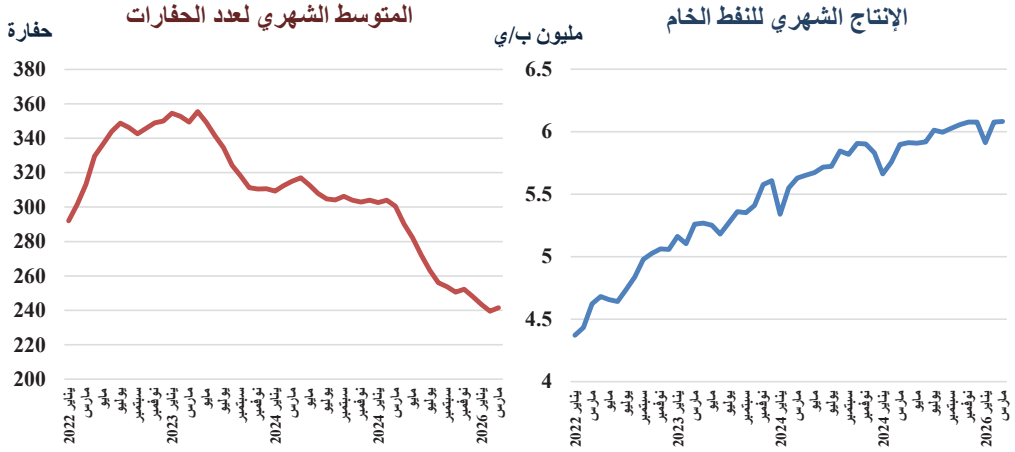
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، مايو 2026.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع الصلة التقليدية بين نشاط منصات الحفر والإنتاج خلال الفترة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى تحسن كفاءة الحفر، حيث قامت شركات الطاقة الأمريكية بالتركيز على أكثر المناطق إنتاجية، وتم حفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، كما تم استخدام تقنيات أكثر كفاءة لضمان الجدوى الاقتصادية. ويتجلى ذلك بشكل واضح في حوض "Permian" الذي ارتفع إنتاجه بنسبة 39%، أي ما يعادل حوالي 1.7 مليون ب/ي، خلال الفترة (يناير 2022 – مارس 2026)، على الرغم من انخفاض إجمالي عدد منصات الحفر بنسبة 17% خلال نفس الفترة، كما يوضح الشكل (11).



الشكل (11)

إنتاج النفط الخام وعدد الحفارات العاملة في حوض "Permian" خلال الفترة (يناير 2022 – مارس 2026)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، مايو 2026.

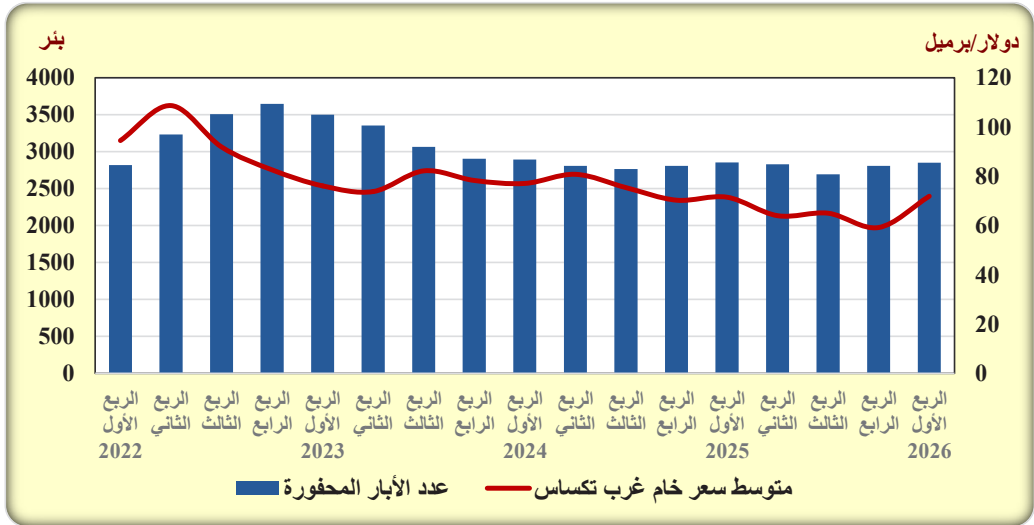
وقد استفادت شركات النفط الأمريكية بشكل متزايد من التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التكسير الهيدروليكي الإلكتروني، وعمليات الحفر الآلية لتحسين العمليات مع تشغيل عدد أقل من الحفارات، حيث ساهم ذلك التحول نحو الحلول الرقمية إلى تحسين تقنيات الحفر وتقليل وقت تعطل الحفارات، كما يوفر تحليلات متقدمة للمساعدة في استهداف العمليات المستقبلية. ومن المتوقع أن تواصل الإنتاجية لكل منصة حفر ارتفاعها، بدعم من التحسينات التكنولوجية وزيادة سعة خطوط الأنابيب. كما يوفر خط الأنابيب Matterhorn Express الذي تم إضافته مؤخراً في حوض "Permian" سعة إضافية تسمح لشركات الطاقة في الولايات المتحدة بزيادة إنتاج النفط. وسيساهم ذلك بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج على أساس البرميل، مع تحرير النقد لاستخدامات أخرى مثل توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم.

■ الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط والغاز المحفورة في الأحواض الصخرية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول 2026 بمقدار 41 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي

2850 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 3 آبار على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار خام غرب تكساس التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، كما يوضح الشكل (12). هذا وقد أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية مؤخراً إلى أنه يتعين على المشغلين حفر آبار جديدة للحفاظ على مستويات الإنتاج أو زيادتها، لا سيما في ظل تراجع كميات الإنتاج من الآبار القائمة بسبب انخفاض ضغط المكنن بمرور الوقت.

الشكل (12) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي، (2022 – 2026)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، مايو 2026.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط الخام إلى مستويات مناسبة للمنتجين وتعرف بالآبار غير المكتملة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الأول من عام 2026 بحوالي 57 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق لـ 4970 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 864 بئر على أساس سنوي.



وارتفعت الامدادات النفطية من دول أوروبا في الربع الأول 2026 بحوالي 190 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 3.74 مليون برميل/يوم، بدعم رئيسي من استقرار إنتاج النفط في النرويج بالقرب من مستوياته القياسية، بلغ نحو 2.1 مليون ب/ي، وفقاً لمديرية الموارد البحرية، ويعزى ذلك إلى الأداء القوي من الحقول الرئيسية – لا سيما حقل "Johan Sverdrup"، فضلاً عن انخفاض عدد الانقطاعات عقب إنتهاء فترة الصيانة الشتوية.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفعت الإمدادات النفطية من دول أمريكا اللاتينية بنحو 510 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتبلغ حوالي 8.1 مليون ب/ي. في هذا السياق، ارتفع إنتاج النفط الخام في البرازيل في شهر فبراير مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق بلغ 4.1 مليون ب/ي، بدعم من حقل "Tupi" الواقع في حوض "Santos"، ووحدة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة "Almirante Tamandaré" الموجودة في حقل "Búzios". كما بدء إنتاج مشروع "Wahoo" و "Lapa South-West". وقد بدأت البرازيل في توجيه جزء كبير من صادراتها النفطية إلى الأسواق الآسيوية – لا سيما الصين والهند، في ظل التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مستفيدة من ارتفاع إنتاجها ومحدودية طاقة التكرير المحلية. وفي الأرجنتين، ارتفع إنتاج النفط الخام غير التقليدي إلى مستوى قياسي في فبراير 2026 بلغ نحو 865 ألف ب/ي بدعم من النمو المستمر في إنتاج النفط الخام الصخري من تكوين "Vaca Muerta" الواقع في مقاطعة "Neuquen"، والخطط الاستثمارية التي تهدف إلى توسيع قدرات الإنتاج والنقل والتصدير.

وارتفعت إمدادات الصين من النفط الخام بنحو 180 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، مسجلة مستوى قياسي بلغ 4.73 مليون ب/ي، مدفوعة باستمرار عمليات التنقيب المكثفة في الآبار القديمة (من خلال تطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز، مثل تقنية الاستخلاص الثلاثي "tertiary recovery" عبر حقن المواد الكيميائية والحرارة وثاني أكسيد الكربون والغاز، بهدف زيادة معدلات الاستخراج)، والنمو المتسارع في قطاع النفط البحري – مثل مشروع "Wenchang 16-2" في حوض مصب نهر "Pearl" الذي بدء إنتاجه في ديسمبر 2025، وتعزيز إنتاج النفط الصخري من مشروعات مثل مشروع "Qingcheng" في حقل "Ordos"، وهو ما يتماشى مع الهدف المُعلن في مارس 2026 بأن لا يقل إنتاج النفط الخام عن نحو 4 مليون ب/ي، ضمن خطتها الخمسية (2026 – 2030).

الطلب العالمي على النفط

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2026 بحوالي 520 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.5%، ليصل إلى حوالي 106.1 مليون ب/ي، مشكلاً ارتفاعاً بحوالي 1.8 مليون ب/ي على أساس سنوي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول الشرق الأوسط، وروسيا، ودول إفريقيا، والهند، ودول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في حين شهدت الصين وباقي الدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية، وباقي دول أوراسيا ارتفاعاً في الطلب على النفط، كما يوضح الجدول (6) والشكل (13).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2025-2026)

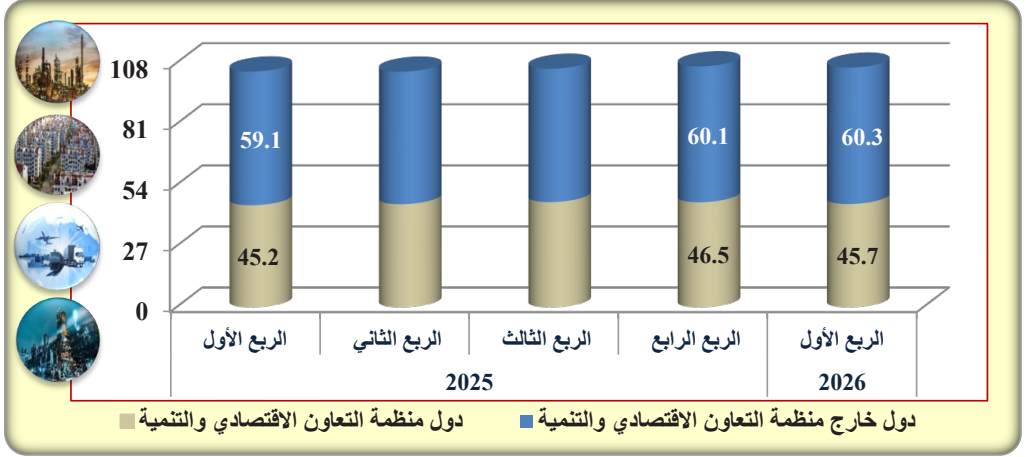
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
104.3	59.1	45.2	الربع الأول 2025
104.2	58.6	45.6	الربع الثاني
105.5	58.9	46.6	الربع الثالث
106.6	60.1	46.5	الربع الرابع
106.1	60.3	45.7	الربع الأول 2026
(0.520)	0.260	(0.780)	التغير عن الربع الرابع 2025
1.780	1.240	0.540	الربع الأول 2025

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ومايو 2026.



الشكل (13)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2025-2026)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ومايو 2026.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الأول من عام 2026:

- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 780 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 45.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 540 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض طلب دول الأمريكيتين خلال الربع الأول 2026 بمقدار 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلعب نحو 25.6 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 120 ألف ب/ي متأثراً بالعاصفة الثلجية "Fern" التي تسببت في انخفاض ملحوظ في الطلب على الوقود، وسط اضطرابات واسعة شهدتها حركة النقل، حيث تم إلغاء آلاف الرحلات الجوية، مع الدعوة للبقاء في المنازل. وفي هذا السياق، انخفض الطلب الأمريكي على الغازولين في يناير 2026 بمقدار 501 ألف ب/ي على أساس شهري، ليصل إلى نحو 8.3 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى له منذ شهر يناير 2022.

كما شكل ارتفاع أسعار الغازولين بسبب تداعيات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ضغطاً إضافياً على الطلب. في حين تلقى الطلب الأمريكي دعماً جزئياً من ارتفاع استهلاك الوقود المقطر (يشمل الديزل وزيت التدفئة) بأعلى وتيرة شهرية منذ نحو عام بلغت 213 ألف ب/ي، لأغراض توليد الطاقة نتيجة انخفاض درجات الحرارة خلال شهر يناير، ومحدودية أعمال الصيانة الدورية في المصافي خلال الربع الأول من 2026.

كما انخفض طلب دول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2026 بحوالي 600 ألف ب/ي على أساس فصلي، متأثراً بشكل رئيسي بارتفاع أسعار الطاقة واضطرابات الإمدادات المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث ارتفعت أسعار الديزل إلى مستويات قياسية في كل من ألمانيا وهولندا وفرنسا خلال شهر مارس 2026، وقد اتخذت الدول الأوروبية الكبرى مجموعة من الإجراءات للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، بما في ذلك خفض الضرائب غير المباشرة وضريبة القيمة المضافة في إيطاليا وإسبانيا، ودعم الصناعات في فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة، ووضع حد أعلى لأسعار الوقود بالتجزئة في فرنسا وإسبانيا. كما شكل ارتفاع تكلفة الاستيراد في ظل ضعف سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي ضغطاً إضافياً على الطلب. في حين ساهم انخفاض درجات الحرارة خلال شهر يناير في دعم الطلب على النفط للتدفئة، لا سيما في كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا التي شهدت ارتفاعاً في متوسط أيام التدفئة بنسبة 10% مقارنة بالعام الماضي ومتوسطها خلال الأعوام الخمس الماضية.

وانخفض طلب دول آسيا والمحيط الهادئ خلال الربع الأول 2026 بحوالي 130 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث تسبب انقطاع الإمدادات عبر مضيق هرمز في ارتفاع أسعار الغازولين في اليابان لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 191 ين للتر في منتصف شهر مارس، وانخفاض الطلب على غاز البترول المسال والناقتا المستخدمة كمواد خام أولية في صناعة البتروكيماويات في كوريا الجنوبية. يأتي ذلك إلى جانب ضغوط انخفاض قيمة العملات. في حين كان لبرامج الدعم الحكومي دوراً نسبياً في الحد من تراجع الطلب على النفط، كما يوضح الجدول (7).



الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2025-2026)
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول آسيا/ المحيط الهادئ	دول أوروبا	دول الأمريكيتين		
45.2	7.3	12.9	25.0	الربع الأول 2025	
45.6	6.8	13.6	25.2	الربع الثاني	
46.6	6.9	13.8	25.8	الربع الثالث	
46.5	7.4	13.5	25.6	الربع الرابع	
45.7	7.3	12.9	25.6	الربع الأول 2026	
(0.780)	(0.130)	(0.600)	(0.040)	التغير	الربع الرابع 2025
0.540	(0.060)	(0.010)	0.630	عن	الربع الأول 2025

* بيانات تقديرية.

** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ومايو 2026.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 260 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.4% فقط على أساس فصلي، ليبلغ 60.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وضمن تلك الدول، انخفض الطلب في دول الشرق الأوسط بشكل ملحوظ بلغ 420 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 8.7 مليون ب/ي. وقد انخفض طلب الدول العربية على النفط بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.3 مليون ب/ي، أي ما يشكل 12.1% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول 2026، ويعزى ذلك الانخفاض إلى التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال شهر مارس، حيث تراجع طلب المصافي على النفط الخام في ظل استهدافات البنية التحتية للطاقة وما يرتبط بها من اضرار وإغلاقات احترازية، وانخفض الطلب على وقود الطائرات متأثراً بتراجع حركة النقل الجوي، وتأثر الطلب على وقود السفن بالتراجع الحاد في زيارات الموانئ وحركة المرور عبر مركز التزود بالوقود في ميناء الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما انخفض الطلب على الناقتا وغاز البترول المسال والإيثان في صناعة البتروكيماويات بسبب الاستهدافات وصعوبة التصدير إلى الأسواق العالمية.

وانخفض الطلب على النفط في دول أفريقيا بنحو 50 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلبلغ حوالي 5.1 مليون ب/ي، تزامناً مع تراجع انخفاض واردات غاز البترول المسال والديزل والغازولين من منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تراجع نشاط مصافي التكرير.

وفيما يخص إجمالي طلب الدول الآسيوية فقد ارتفع خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 700 ألف ب/ي على أساس فصلي ليصل إلى حوالي 33.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 830 ألف ب/ي على أساس سنوي. حيث ارتفع الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي، بمقدار 180 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 17.2 مليون ب/ي، بدعم من تحسن نشاط مصافي التكرير، وارتفاع الطلب على الناftا لاستخدامها كخام أولية بدلاً من غاز البترول المسال الأكثر تكلفة في صناعة البتروكيماويات خلال شهري يناير وفبراير 2026، فضلاً عن ارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات خلال عطلة رأس السنة القمرية. في حين كان لارتفاع أسعار النفط وتباطؤ النشاط في أكبر صناعة بتروكيماوية في العالم خلال شهر مارس، بسبب التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من تراجع في واردات غاز البترول المسال والناftا، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب على النفط في الصين خلال الربع الأول 2026. يأتي ذلك إلى جانب تأثير الطلب على الغازولين والديزل سلباً بتوسع انتشار السيارات الكهربائية وتحسينات كفاءة مركبات محركات الاحتراق الداخلي.

كما ارتفع الطلب على النفط في باقي الدول الآسيوية خلال الربع الأول 2026 بشكل ملحوظ بلغ نحو 560 ألف ب/ي، بدعم من ارتفاع الطلب على وقود النقل والمشتقات النفطية المستخدمة كمواد خام أولية في صناعة البتروكيماويات، لا سيما في إندونيسيا وبعض الدول الأخرى الرئيسية. يأتي ذلك إلى جانب الانعكاس الإيجابي لتراجع حالة عدم اليقين المتعلقة بالتعريفات الجمركية على النشاط الاقتصادي خلال شهري يناير وفبراير. بينما تأثر الطلب سلباً بالتدابير الحكومية المعلنة لخفض استهلاك الوقود في بعض دول جنوب شرق آسيا في شهر مارس، التي شملت فرض قيود على السفر الجوي، والعمل عن بُعد، وتعليق العمل في المشروعات الحكومية الكبرى، ومنح عطلات رسمية إضافية أو إغلاق الشركات مبكراً.

في حين انخفض الطلب في الهند بشكل طفيف بلغ نحو 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5.9 مليون ب/ي، متأثراً بتداعيات التوترات الجيوسياسية منطقة في الشرق الأوسط



التي تسببت في تراجع الواردات النفطية، واتخاذ تدابير لتحقيق استقرار سوق غاز البترول المسال، تشمل تقنين الاستهلاك، لا سيما للمستخدمين التجاريين والصناعيين، والسماح باستخدام أنواع وقود الطهي البديلة. وشكل انخفاض قيمة الروبية الهندية إلى مستوى قياسي مقابل الدولار الأمريكي في أواخر شهر مارس ضغطاً سلبياً إضافياً على الطلب. وفي المقابل، تلقى الطلب دعماً من ارتفاع استهلاك غاز البترول المسال في الطهي والتدفئة، وارتفاع الطلب وقود النقل في ظل تحسن أنشطة البنية التحتية والقطاع الزراعي والنقل بالشاحنات ومبيعات السيارات خلال شهري يناير وفبراير. فضلاً عن الضوابط الحكومية لإبقاء أسعار وقود السيارات ثابتة في محطات الوقود في شهر مارس. ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الأول 2026 بنحو 50 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 7 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار نمو النشاط الاقتصادي بوتيرة معتدلة في البرازيل والأرجنتين، ما ساهم في ارتفاع الطلب على الوقود (الغازولين والديزل ووقود الطائرات) في قطاعي النقل والصناعة. وقد خفضت شركة "Petrobras" البرازيلية أسعار الغازولين للموزعين بنسبة 5.2% من أواخر يناير 2026، بهدف موازنة الأسعار مع تطورات السوق العالمية وتخفيف الضغوط التضخمية. في حين تأثر الطلب سلباً بتراجع تدفقات النفط من منطقة الشرق الأوسط بسبب التوترات الجيوسياسية.

وارتفع طلب دول أوراسيا على النفط بنحو 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع الرابع 2025، حيث انخفض طلب روسيا على النفط بمقدار 120 ألف ب/ي ليصل إلى حوالي 4.1 مليون ب/ي، في حين ارتفع الطلب في باقي دول أوراسيا بنحو 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلعب نحو 1.5 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (8).

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2025-2026)
(مليون برميل/يوم)

التغير عن		2026		2025			
الربع الأول 2025	الربع الرابع 2025	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
0.100	(0.200)	7.3	7.5	7.5	7.2	7.2	الدول العربية :
0.100	(0.200)	6.2	6.4	6.4	6.1	6.1	الدول الأعضاء
-	-	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية
0.050	(0.270)	6.5	6.8	6.4	6.1	6.4	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.150	(0.470)	13.8	14.3	13.9	13.3	13.6	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
0.830	0.700	33.2	32.5	32.1	32.4	32.4	الدول الآسيوية
0.380	0.180	17.2	17.1	17.1	16.5	16.9	منها: الصين
0.150	(0.040)	5.9	5.9	5.4	5.7	5.7	الهند
0.300	0.560	10.1	9.6	9.7	10.2	9.8	الدول الأخرى
0.170	0.050	7.0	6.9	6.9	6.9	6.8	دول أمريكا اللاتينية
0.210	0.030	3.6	3.6	3.6	3.5	3.4	منها: البرازيل
(0.040)	0.020	3.3	3.3	3.4	3.5	3.4	الدول الأخرى
0.070	0.030	5.5	5.5	5.2	5.2	5.5	دول أوراسيا
0.100	(0.120)	4.1	4.2	4.0	3.9	4.0	منها: روسيا
0.020	(0.040)	0.8	0.9	0.8	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى
1.240	0.260	60.3	60.1	58.9	58.6	59.1	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

* بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ومايو 2026.



- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹³

انخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الأول من عام 2026 بمقدار 27 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.817 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 71 مليون برميل على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد ارتفع بمقدار 56 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليلبلغ 1.079 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 23 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 83 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليلبلغ 1.738 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 48 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 31 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.541 مليار برميل (منها 622 مليون برميل من النفط الخام و 919 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 80 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من عام 2026 بمقدار 12 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليلبلغ 1.274 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 65 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام بنحو 38.7 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل 461.6 مليون برميل، مرتفعاً بنحو 21.8 مليون برميل على أساس سنوي. في هذا السياق، شهد الأسبوع الثالث من شهر فبراير 2026 ارتفاعاً في المخزون بأعلى وتيرة مسجلة له في ثلاثة أعوام بلغت 16 مليون برميل، تزامناً مع ارتفاع الواردات، وتراجع معدل نشاط المصافي إلى أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2023. في حين انخفض إجمالي المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2025 بشكل ملحوظ بلغ نحو 50.7 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي

¹³ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

812.4 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 43.2 مليون برميل على أساس سنوي، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع صادرات المنتجات النفطية الأمريكية لتصل في نهاية مارس إلى أعلى مستوى على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للبيانات في عام 1991، انعكاساً لاضطرابات الإمدادات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

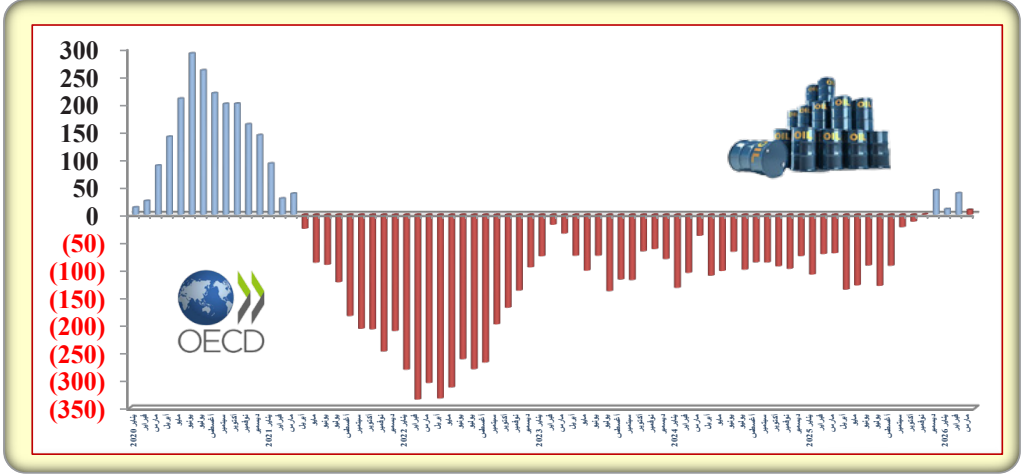
أما **المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا** فقد ارتفع بحوالي 18 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 935 مليون برميل (منها 335 مليون برميل نفط خام و 600 مليون برميل من المنتجات النفطية)، منخفضاً بمقدار 1 مليون برميل على أساس سنوي.

في حين انخفض **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ** خلال الربع الأول من عام 2026 بحوالي 13 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 342 مليون برميل (منها 122 مليون برميل من النفط الخام و 220 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 7 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد ارتفع مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2021 – 2025) بنحو 9.8 مليون برميل في نهاية شهر يناير 2026، وواصل ارتفاعه عن هذا المتوسط بنحو 38.5 مليون برميل في نهاية فبراير، وهي ثاني أعلى زيادة مسجلة مُنذ يناير 2021، قبل أن تتراجع تلك الزيادة إلى نحو 8.3 مليون ب/ي في نهاية شهر مارس، كما يوضح الشكل (14).



الشكل (14) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مارس 2020 – مايو 2026).

المخزون التجاري العالمي¹⁴

ارتفع **المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** في نهاية الربع الأول 2026 بمقدار 165 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 3.820 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 346 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن الربع الأول من عام 2026 شهد تخزين الصين كميات من النفط الخام تبلغ 1.74 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض عن الرقم القياسي البالغ 2.67 مليون ب/ي المسجل في نهاية ديسمبر 2025، ولكنه أعلى من المتوسط البالغ 1.13 مليون ب/ي لكامل عام 2025.

وبذلك يسجل مستوى **إجمالي المخزون التجاري العالمي** ارتفاعاً بنحو 138 مليون برميل في نهاية الربع الأول من عام 2026 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى حوالي 6.637 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 417 مليون برميل على أساس سنوي.

¹⁴ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

انخفض **المخزون النفطي في البحر** في نهاية الربع الأول 2026 بمقدار 190 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبليغ نحو 1.357 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 79 مليون برميل على أساس سنوي. حيث انخفض مخزون النفط العالمي العابر في الموانئ بشكل ملحوظ بلغ نحو 210 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 1.195 مليار برميل، ويعزى ذلك إلى التوقف شبه الكلي لتدفقات النفط من الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز، بسبب التوترات الجيوسياسية. في حين ارتفع مخزون النفط العائم بنحو 20 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى أعلى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2020 بلغ نحو 162 مليون برميل، ويعزى ذلك إلى توقف كمية كبيرة من مخزون النفط العابر في الموانئ من الشرق الأوسط عن التوجه إلى العملاء في الأسواق النهائية، وأعيد تصنيفه كمخزون عائم، ويعكس هذا التحول انتقال المخزونات النفطية من حالة "التدفق الطبيعي" إلى حالة "التخزين الاضطراري" نتيجة تعطل الصادرات. وفي المقابل، تراجع مخزون النفط العائم الخاضع للعقوبات بعد أن سمحت وزارة الخزانة الأمريكية للمشتريين بالحصول على شحنات النفط الروسي والإيراني الموجودة في البحر لمدة 30 يوماً.

المخزون الاستراتيجي

انخفض **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الأول 2026 بمقدار 86 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 1.480 مليار برميل، ويعزى ذلك إلى قرار الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية¹⁵ على إطلاق نحو 400 مليون برميل من النفط من احتياطاتها الطارئة للسوق، بهدف معالجة اضطرابات أسواق النفط الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. حيث بدأت اليابان في إطلاق 54 مليون برميل من المخزونات الحكومية في أواخر شهر مارس، وأطلقت بعض الدول الأوروبية بالفعل مخزوناتاها الحكومية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصدرت وزارة الطاقة طلب عروض لتبادل النفط الخام من الاحتياطي الاستراتيجي، وذلك في إطار عملية التبادل التي تبلغ 172 مليون برميل ضمن اتفاق وكالة الطاقة الدولية. وسيغطي طلب العروض الأول 86 مليون برميل من النفط الخام من المخزون الاستراتيجي الأمريكي¹⁶، وسيتم التسليم من

¹⁵ صفحة رقم (71) من التقرير.

¹⁶ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربعة مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوي على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.



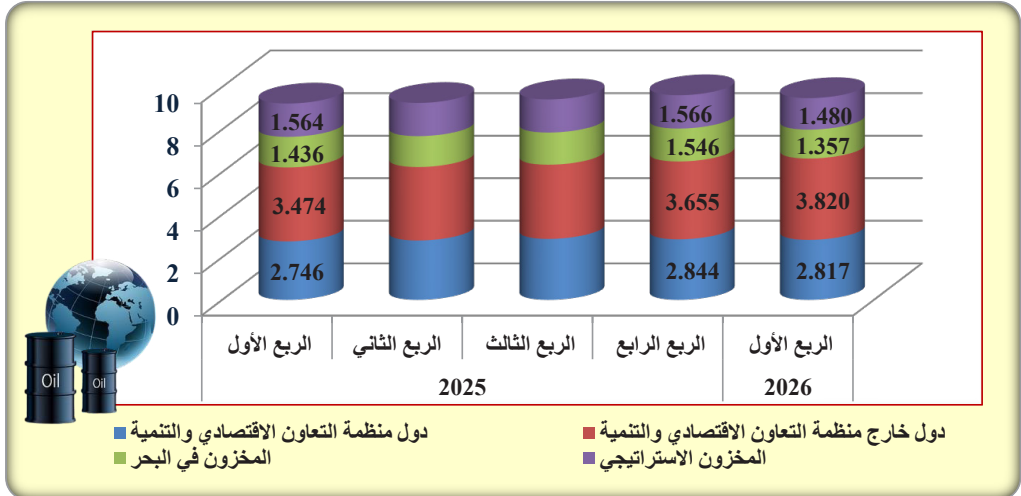
مواقع التخزين الرئيسية، "Bryan Mound"، و"West Hackberry"، و"Bayou Choctaw"، وتستغرق عملية الإطلاق حوالي 120 يوم بناء على معدلات التفريغ المخطط لها. وقد شهد المخزون الاستراتيجي الأمريكي ارتفاعاً خلال الربع الأول 2026 بنحو 2 مليون برميل على أساس فصلي ليصل إلى 415 مليون برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عقود التبادل وإعادة بناء المخزون عقب السحب الكبير البالغ 180 مليون برميل في عام 2022، الذي أدى إلى تأخير صيانة البنية التحتية، وتآكل غير مسبوق في مرافق التخزين والحقن.

إجمالي المخزون العالمي¹⁷

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الأول من عام 2026 حوالي 9.474 مليار برميل، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنحو 137 مليون برميل أي بنسبة 1.4% على أساس فصلي، وارتفاعاً بنحو 254 مليون برميل أي بنسبة 2.8% على أساس سنوي، كما يوضح الشكل (15) والجدول (9).

الشكل (15)

تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2025-2026)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, June, 2025, March and April 2026

¹⁷ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2025 – 2026)
(مليون برميل)

المنطقة	2025		2026		التغير عن الربع الأول 2025
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع	
الأمريكتين	1461	1572	1541	(31)	80
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1209	1286	1274	(12)	65
أوروبا	936	917	935	18	(1)
آسيا/ المحيط الهادئ	349	355	342	(13)	(7)
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2746	2844	2817	(27)	71
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	3474	3655	3820	165	346
إجمالي المخزون التجاري**	6220	6499	6637	138	417
المخزون في البحر	1436	1546	1357	(189)	(79)
المخزون الاستراتيجي منه :	1564	1566	1480	(86)	(84)
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	396	413	415	2	19
إجمالي المخزون العالمي	9220	9611	9474	(137)	254
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	60.3	62.8	62.2	(0.6)	1.9

* بيانات تقديرية. ** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .

المصادر: Oil Market Intelligence, June, 2025, March and April 2026.

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في نهاية الربع الأول 2026 بلغت 62.2 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 62.8 وأعلى من مستوى الربع المماثل من العام الماضي البالغ 60.3 يوم.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

شهدت أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2025، تقلبات في اتجاهاتها متأثرة بتغير مستوى علاوة المخاطر الجيوسياسية، حيث تلقت الأسعار دعماً من تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة وفرنزويلا، بما في ذلك فرض عقوبات على شركات وناقلات نفط تابعة لقطاع النفط الفنزويلي، مع فرض حصار على الصادرات، واحتجاز الرئيس الفنزويلي. فضلاً عن تفاقم التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة وتوقف شبه كلي لحركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز. واستمرار التوترات الجيوسياسية في



منطقة شرق أوروبا، وما يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة في روسيا. في حين، تأثرت أسعار النفط سلباً بالتوقعات بشأن إنهاء الحظر المفروض على صادرات النفط الفنزويلي، عقب إعلان الولايات المتحدة عزمها تعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة بفنزويلا، مع استحوادها على نحو 30 مليون برميل من النفط الخام الفنزويلي، والتوجه للسيطرة على مبيعات النفط الفنزويلي وعائداته إلى أجل غير مسمى. فضلاً عن تهديد الرئيس الأمريكي بفرض رسوم جمركية بنسبة 10% على دول الاتحاد الأوروبي التي تعارض استحواد الولايات المتحدة على جزيرة جرينلاند الدنماركية في شهر فبراير 2026، ترتفع إلى 25% في شهر يونيو.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تباين تأثر أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2025. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر يناير 2026، تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار 18، بسبب ضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتزايد التوقعات بشأن توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتيسير السياسة النقدية في ظل تراجع معدلات التضخم. كما ارتفعت أسعار النفط في شهر فبراير، تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار للشهر الثالث على التوالي، مدفوعاً بتنامي حالة عدم اليقين بشأن سياسات الإدارة الأمريكية. وفي شهر مارس، واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها على الرغم من ارتفاع مؤشر الدولار بدعم من توقعات استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول وسط مخاوف بشأن ارتفاع معدلات التضخم مجدداً، انعكاساً لارتفاع أسعار الطاقة المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فضلاً عن ارتفاع الطلب على الدولار كملاد آمن. ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي أمر نادراً ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقة بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها.

- نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام في الأسواق الأجلة خلال الربع الأول من عام 2026، حيث اتسمت التداولات بارتفاع ملحوظ مدفوعاً بالأخبار الجيوسياسية المرتبطة

¹⁸ يقاس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ست عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).

بالأزمة الإقليمية في الشرق الأوسط، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار أسعار الفائدة الأمريكية، ما أدى إلى زيادة التقلبات في المراكز المالية قريبة الأجل، وعزز نشاط صناديق التحوط والمتعاملين في بناء وتسييل مراكز المضاربة. في حين كان لقرارات دول أوبك+ دوراً هاماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الأجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية، وهي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: **الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية احتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. ثانياً: **الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود ومنتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. ثالثاً: **الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.



وقد ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 653 ألف ب/ي أي بنسبة 11.1% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 6.5 مليون ب/ي وهو مستوى مرتفع بحوالي 385 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. وفي هذا السياق، انخفضت واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 23 يناير إلى نحو 5.6 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى لها منذ نوفمبر 2025، بسبب العاصفة الثلجية "Fern". قبل أن ترتفع خلال الأسبوع المنتهي في 13 مارس مسجلة نحو 7.2 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى لها منذ نوفمبر 2024، وتركز هذا الارتفاع بشكل رئيسي على طول ساحل خليج المكسيك الأمريكي، حيث سجلت الواردات أعلى مستوى لها منذ منتصف عام 2020، تزامناً مع الارتفاع الملحوظ في تدفقات النفط من فنزويلا والمكسيك.

في حين انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 94 ألف ب/ي أي بنسبة 5.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 1.6 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 97 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وعلى جانب الصادرات، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 73 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف ب/ي على أساس سنوي. تجدر الإشارة إلى ارتفاع الصادرات خلال شهر يناير وفبراير، مدفوعة بزيادة الصادرات إلى أفريقيا وأوروبا وكولومبيا. قبل أن تصل خلال الأسبوع المنتهي في 13 مارس 2026 إلى أعلى مستوى لها منذ سبتمبر 2025 بلغ نحو 4.9 مليون ب/ي بدعم رئيسي من ارتفاع الطلب على النفط الخام الأمريكي لتعويض اضطرابات الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط في ظل التوترات الجيوسياسية، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة وتوقف شبه كلي لحركة الملاحة عبر مضيق هرمز.

في حين انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بحوالي 161 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.2% على أساس فصلي، لتصل إلى نحو 7.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 615 ألف ب/ي على أساس سنوي. هذا وتجدر الإشارة إلى انخفاض تلك الصادرات خلال شهري يناير وفبراير 2026 متأثرة بالترجع الملحوظ في الصادرات من المقطرات وبشكل نسبي من زيت

الوقود المتبقي، قبل أن تصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 7.4 مليون ب/ي في شهر مارس، في ظل شح الإمدادات العالمية المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث ارتفعت صادرات الوقود الأمريكية إلى أوروبا بنسبة نحو 27% على أساس شهري لتصل إلى 414 ألف ب/ي، وتضاعفت الصادرات إلى آسيا لتصل إلى 224 ألف ب/ي، وارتفعت الصادرات إلى أفريقيا بنسبة نحو 169% لتصل إلى نحو 148 ألف ب/ي، وفقاً لبيانات شركة "Kpler" لتتبع حركة الناقلات، والتي أظهرت ارتفاع الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية النظيفة (تشمل الغازولين والناقتا والديزل ووقود الطائرات) إلى نحو 3.1 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى شهري منذ عام 2017.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية في الربع الأول 2026. وقد بلغ صافي الواردات النفطية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 3 مليون ب/ي، مقارنة بنحو 3.6 مليون ب/ي خلال الربع السابق وحوالي 2.7 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
5.0	11.0	2.0	الربع الأول 2025
5.0	11.7	2.3	الربع الثاني
4.7	11.5	2.5	الربع الثالث
5.1	12.4	1.9	الربع الرابع
4.9	12.0	2.5	الربع الأول 2026
(0.225)	(0.382)	0.580	الربع الرابع 2025
(0.144)	1.011	0.485	الربع الأول 2025

التغير عن



الجدول (11)

تطور صافي واردات وصادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.379)	(0.245)	(4.7)	الربع الأول 2025
(0.227)	(0.380)	(5.1)	الربع الثاني
(0.299)	(0.357)	(5.1)	الربع الثالث
(0.324)	(0.260)	(5.5)	الربع الرابع
(0.317)	0.002	(5.4)	الربع الأول 2026
0.008	0.262	0.067	الربع الرابع 2025
0.062	0.247	(0.713)	الربع الأول 2025

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالياً.

المصادر:

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China – إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الأول 2025 بحوالي 382 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 12 مليون ب/ي، وهو مستوى أعلى بحوالي 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، ارتفاع متوسط واردات الصين من النفط الخام خلال يناير وفبراير 2026 بنسبة بلغت 15.8% على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 12 مليون ب/ي، مدفوعة بتوجه مصافي التكرير للحفاظ على مستويات إنتاج مرتفعة وزيادة مخزوناتهما. وقد ارتفعت واردات الصين من النفط الخام الروسي إلى مستوى قياسي بلغ نحو 2.1 مليون ب/ي في شهر فبراير 2026، وذلك في ظل تراجع طلب الهند على النفط الخام الروسي، ما أتاح المزيد من الشحنات للصين بخصوصيات سعريّة كبيرة، وفقاً لشركات تحليل البيانات مثل "Kpler" و"Vortexa". وفي شهر مارس 2026 تراجعت واردات الصين من النفط الخام بنحو 760 ألف ب/ي، على خلفية التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي دفعت المصافي إلى خفض معدلات تشغيلها، مع الأخذ في الاعتبار بأن الشحنات القادمة من الشرق الأوسط تم تحميلها خلال شهري يناير وفبراير، ما يعني أن تأثير الصين

بالاضطرابات في مضيق هرمز لم يظهر بعد. وتشير التقديرات إلى أن واردات الصين من النفط الخام الإيراني وصلت إلى مستوى قياسي بلغ نحو 1.8 مليون ب/ي في شهر مارس، حيث استحوذت المصافي الصغيرة في مقاطعة "Shandong" على 90% من الشحنات، مستخدمة أسطولا غير رسمي لنقل النفط من سفينة إلى أخرى عبر ماليزيا، وفقاً لشركة تحليل البيانات "Vortexa".

وارتفعت واردات الصين من المنتجات النفطية¹⁹ خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 1 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الواردات من غاز البترول المسال وزيت الوقود خلال شهر فبراير، الذي شهد أيضاً استقرار الواردات من النافثا بالقرب من مستوياتها القياسية المسجلة في الشهر السابق.

وفيما يتعلق بالصادرات، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2026. في حين انخفضت صادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 160 ألف ب/ي أو بنسبة 13.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 25 ألف ب/ي فقط مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الصادرات من الغازولين خلال شهري يناير وفبراير 2026، فضلاً عن طلب الصين من مصافي التكرير وقف توقيع عقود جديدة لتصدير الوقود، ومحاولة إلغاء الشحنات الملتزم بها، بسبب نقص إمدادات النفط في ظل التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي تحد من إنتاج المصافي. قبل يتم إصدار حظر فوري على صادرات الوقود المكرر في الحادي عشر من مارس، في خطوة إضافية تحسباً لنقص محتمل في إمدادات الوقود المحلي، ويشمل الحظر الشحنات من الغازولين والديزل ووقود الطائرات (باستثناء المخصص لعمليات التزويد بالوقود في المطارات الصينية)، مع إمكانية تطبيق استثناءات على كميات صغيرة متجهة إلى بعض الأسواق الإقليمية الآسيوية التي طلبت المساعدة لمواجهة النقص الحاد في إمدادات الوقود من دول الشرق الأوسط.

وبشكل عام، انخفض صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 120 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 12 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 1.3 مليون ب/ي على أساس سنوي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.

¹⁹ لا تشمل غاز البترول المسال.



ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت واردات الهند من النفط الخام خلال الربع الأول 2026 بنحو 225 ألف ب/ي، أي بنسبة بلغت 4.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.9 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 144 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوقف شبه الكلي لحركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز في ظل تنامي التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ما أدى إلى تراجع تلك الواردات في شهر مارس 2026 بنسبة نحو 12% على أساس شهري، لتصل إلى 4.5 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى منذ يوليو 2025. حيث انخفضت حصة دول الشرق الأوسط في واردات الهند من النفط الخام إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 26.3% في شهر مارس، وسارعت الهند إلى شراء النفط الخام الروسي العائم في البحر عقب الحصول على إعفاء من الولايات المتحدة الأمريكية، لترتفع واردات الهند من النفط الخام الروسي إلى 2.3 مليون ب/ي خلال نفس الشهر، مسجلة ارتفاعاً بنسبة تقترب من الضعف مقارنة بالشهر السابق. وفي الوقت نفسه، قامت الهند باستيراد النفط الخام الإيراني للمرة الأولى منذ سبعة أعوام، مستفيدة من الإعفاء الأمريكي المؤقت للعقوبات المفروضة على النفط الإيراني لتخفيف حدة نقص الإمدادات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

هذا وتجدر الإشارة إلى انخفاض واردات الهند من النفط الخام الروسي في يناير 2026 إلى حوالي 1.1 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر 2022، في حين ارتفعت وارداتها من الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، بسبب العقوبات الغربية المفروضة على النفط الروسي، والسعي لإبرام اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الاتفاق في أوائل شهر فبراير على خفض الرسوم الجمركية المفروضة على الهند، مقابل توقفها عن شراء النفط الروسي. كما ارتفعت وارداتها من النفط الخام الفنزويلي، حيث أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية في شهر فبراير 2026، ترخيصاً عاماً لشركة "Reliance Industries"، أكبر شركة تكرير خاصة في الهند، يسمح لها بشراء وتصدير وتكرير النفط الفنزويلي بشكل مباشر.

وانخفضت واردات الهند من المنتجات النفطية بنحو 66 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 866 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 138 ألف ب/ي على أساس سنوي، تزامناً مع تراجع الواردات من غاز البترول المسال وزيت الوقود خلال شهري يناير وفبراير على التوالي. وفيما يتعلق بالصادرات، انخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 74 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.9% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك إلى تراجع الصادرات من زيت الوقود والديزل خلال شهري يناير وفبراير على التوالي، فضلاً عن انخفاض صادرات الديزل ووقود الطائرات بشكل ملحوظ في شهر مارس، في ظل فرض ضرائب إضافية على تلك الصادرات، انعكاساً للتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وبذلك انخفض صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الأول من عام 2026 بحوالي 217 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى حوالي 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 82 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تراجع أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية خلال الربع الأول من عام 2026، حيث انخفضت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية بحوالي 500 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 81.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 780 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 250 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ 35.9 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إنتاجيتها إلى 16.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بمقدار 260 ألف ب/ي على أساس فصلي، حيث تسببت العاصفة الثلجية "Fern" في تراجع نشاط المصافي إلى 89.4% خلال الأسبوع المنتهي في السادس من فبراير 2026. وواصل نشاط المصافي انخفاضه لتصل معدلات التشغيل إلى 88.6% خلال الأسبوع المنتهي في العشرين من نفس الشهر، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2025، تزامناً مع تراجع كميات النفط الخام المُعالجة بنحو 416 ألف ب/ي، في ظل ارتفاع مخزونات النفط الخام نتيجة



زيادة الإمدادات، مقابل وتيرة أضعف نسبياً في الطلب على المنتجات النفطية، ما دفع مصافي التكرير إلى خفض معدلات التشغيل لتجنب حدوث تراكم إضافي في المخزونات. يأتي ذلك إلى جانب إغلاق شركة "Valero" مصفاة النفط التابعة لها في ولاية "Texas" التي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 380 ألف ب/ي عقب حريق في وحدة معالجة الديزل بالهيدروجين خلال الأسبوع الأخير من مارس. في حين تلقى نشاط مصافي التكرير الأمريكية دعماً من انخفاض عمليات الصيانة الدورية مقارنة بالأعوام السابقة، وهوامش أرباح التكرير المرتفعة، وارتفاع الواردات من النفط الخام الفنزويلي الثقيل، والطلب القوي على صادرات المنتجات النفطية بسبب التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن الحوافز الاقتصادية القوية لمعالجة إمدادات النفط الخام المتاحة التي ساهمت في ارتفاع معدل تشغيل المصافي خلال الأسبوع الأول من شهر يناير 2026 إلى 95.3%، وهو أعلى مستوى له منذ أغسطس 2025.

وتأثر نشاط التكرير في المكسيك سلباً بحادثة التسرب النفطي من مصفاة "Dos Bocas" التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 340 ألف ب/ي خلال شهر مارس 2026. كما تأثر نشاط التكرير في كندا سلباً وبشكل نسبي ببعض الانقطاعات غير مخطط لها في الإمدادات من النفط الخام الاصطناعي، حيث أعلنت مصفاة "Imperial" عن انخفاض إنتاجها خلال الربع الأول من عام 2026، تزامناً مع تراجع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية.

وانخفضت كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي الأوروبية بنحو 130 ألف ب/ي خلال الربع الأول 2026، متأثراً بتوقف بعض الطاقات الإنتاجية في المملكة المتحدة وألمانيا الذي فاقم من تأثير أعمال الصيانة المخطط لها في شهر يناير، والانقطاعات غير المخطط لها بسبب نشوب حريق في مصفاة "Repsol" التي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 220 ألف ب/ي في إسبانيا خلال شهر فبراير، الذي شهد أيضاً تراجع إنتاج مصفاة "Százhalombatta" المجرية إلى 69 ألف ب/ي وهو أدنى مستوى له منذ عشرين عاماً، في ظل أعمال إعادة بناء طاقة معالجة النفط الخام. وتلقى نشاط المصافي دعماً من هوامش الأرباح الإيجابية من تكرير النفط الخفيف الحلو في بداية شهر مارس، حيث أرجأت بعضها عمليات الإغلاق المخطط لها للاستفادة من ارتفاع أسعار الوقود، مثل مصفاة "Sarroch" الإيطالية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 300 ألف ب/ي. يأتي ذلك قبل

أن تنخفض هوامش تكرير النفط الأوروبية إلى مستويات سلبية، حيث أدى التنافس على النفط الخام من المشتريين الآسيويين بسبب التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وانخفضت كميات المنتجات النفطية المكررة في **مصافي دول آسيا والمحيط الهادئ** بحوالي 10 آلاف ب/ي، حيث واجهت المصافي في اليابان وكوريا تحديات كبيرة في تأمين إمدادات كافية من النفط الخام، نظراً لاعتمادها الكبير على الصادرات من منطقة الشرق الأوسط، التي شكّلت ما يقرب من 80% من إجمالي وارداتهم خلال عام 2025. كما واصل نشاط التكرير في اليابان تأثره السلبي بدمج بعض منشآت الإنتاج للتكيف مع الهبوط الهيكلي في الطلب المحلي على الوقود الذي يرتبط بشكل مباشر بتقلص عدد السكان وارتفاع معدلات الشيخوخة، حيث يتم إغلاق وحدات قديمة أو دمج خطوط الإنتاج لرفع الكفاءة وخفض التكاليف. في حين تلقى نشاط المصافي دعماً من زيادة إنتاج الكيروسين والديزل وغاز البترول المسال لتلبية الطلب على التدفئة خلال شهري يناير وفبراير، فضلاً عن زيادة المشتريات من شحنات النفط الخام من البحر الأبيض المتوسط وغرب أفريقيا وساحل الخليج الأمريكي خلال شهر مارس.

أما فيما يخص نشاط مصافي التكرير في **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد انخفضت المنتجات النفطية المكررة خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 250 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 46 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 170 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفض نشاط **مصافي التكرير في دول منطقة الشرق الأوسط** بشكل ملحوظ بلغ نحو 570 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 7.7 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوترات الجيوسياسية، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة وتوقف شبه كلي لحركة التجارة النفطية عبر مضيق هرمز. ففي **المملكة العربية السعودية** أشارت المصادر الرسمية إلى استهداف مرافق التكرير الرئيسية، بما في ذلك مصفاة "ساتورب" في الجبيل ومصفاة "رأس تنورة" ومصفاة "سامرف" في ينبع ومصفاة "الرياض"، مما أثر بشكل مباشر على صادرات المنتجات المكررة إلى الأسواق العالمية. وفي **دولة الكويت**، أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن استهداف مصفاة ميناء "الأحمدي"، ومصفاة ميناء "عبد الله" ما أدى إلى توقف بعض الوحدات التشغيلية. وفي **مملكة البحرين**، تم استهداف إحدى وحدات مصفاة "بابكو إنرجيز"، مع إعلان حالة قوة القاهرة. وفي **دولة الإمارات العربية المتحدة**، تم استهداف مصفاة "الرويس"



وإغلاقها كإجراء احترازي. وفي جمهورية العراق، تم استهداف مصفاة "لاناز" في مدينة أربيل بشمال العراق. فضلاً عن استهداف الطاقة المرتبطة بمصافي التكرير في دولة قطر وسلطنة عُمان.

وانخفضت إنتاجية مصافي التكرير في دول إفريقيا خلال الربع الأول من عام 2026 بحوالي 150 ألف ب/ي على أساس فصلي، على خلفية النقص الحاد في إمدادات النفط الخام المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن استمرار الخلل الهيكلي الذي يعاني منه قطاع التكرير في أفريقيا، المتمثل في طلب متزايد واعتماد مستمر على الواردات، مع نقص الاستثمارات، وانخفاض معدلات التشغيل إلى أقل من 65% في العديد من المصافي التي تعاني من التقادم وضعف البنية التحتية، ما أدى إلى تسارع عمليات بيع حصص الشركات الكبرى لأصولها، مسبباً فجوة تشغيلية مؤقتة للمصافي المرتبطة بتلك الأصول. أما على الجانب الإيجابي، فقد كان لارتفاع الطلب على المنتجات النفطية من مصفاة "Dangote" في نيجيريا دوراً في ارتفاع معدلات تشغيلها لتصل إلى نحو 93.6% خلال مارس 2026، مع وصول معدل استهلاك النفط الخام في المصفاة إلى 565 ألف ب/ي، وهو ثاني أعلى مستوى له منذ بدء التشغيل، لتقترب نيجيريا من أن تصبح مصدر صافي للوقود للمرة الأولى.

وفي المقابل، ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الهند خلال الربع الأول من عام 2026 بحوالي 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5.6 مليون ب./ ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير الحكومية لتتجاوز 100% من طاقتها الإنتاجية، مستفيدة من تأمين كميات كبيرة من النفط الخام قبل حدوث التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث سارعت تلك المصافي إلى زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وسد الفجوة الناتجة عن انخفاض شحنات المنتجات النفطية. وحافظت مصافي التكرير الخاصة على مستويات تشغيل مرتفعة، بلغت حوالي 95% في شركة "Reliance Industries" التي أعلنت عن التوجه لزيادة إنتاج غاز البترول المسال إلى أقصى حد في مجمع "Jamnagar" للتكرير والبتروكيماويات، لضمان وفرة إمدادات الوقود المحلية. كما تلقى نشاط التكرير في الهند دعماً نسبياً من الإعفاء الأمريكي المؤقت لاستيراد النفط الخام الروسي والإيراني الخاضع للعقوبات، مما ساعد على استمرار سلاسل الإمداد. فضلاً عن بدء التشغيل الأولي لمعالجة النفط في مصفاة "Barmer" التابعة لشركة "Hindustan"، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 180 ألف ب/ي، في نهاية شهر يناير 2026.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الصين خلال الربع الأول 2026 بنحو 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 15 مليون ب/، بدعم من توجه المصافي للحفاظ على مستويات إنتاج مرتفعة، حيث بلغ معدل تشغيلها نحو 71.3% في شهر يناير ونحو 73.2% في شهر فبراير، بهدف تلبية الطلب المحلي القوي على الوقود - لا سيما الغازولين ووقود الطائرات، وكذلك الطلب على المواد الخام الأولية المستخدمة في صناعة البتر وكيمياويات. فضلاً عن إصدار الصين تعليمات لمصافي التكرير المستقلة بعدم خفض معدلات إنتاجها عن مستويات العاميين الماضيين، مع التوجه لمنح حصص استيراد إضافية من النفط الخام لمصافي التكرير المستقلة، في محاولة للحفاظ على استقرار إنتاج الوقود في ظل نقص الإمدادات المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والتي تسببت في انخفاض معدل تشغيل المصافي الصينية إلى 68.8% في شهر مارس 2026، فعلى سبيل المثال، أعلنت شركة "Sinopec"، أكبر مصفاة نفط في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، عن خفض إنتاجها، كما تم فرض قيود على رفع أسعار الوقود، ما أثر سلباً على هوامش التكرير.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في روسيا خلال الربع الأول 2026 بنحو 20 ألف ب/ي على أساس فصلي، وقد يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إعادة تشغيل الوحدات الاحتياطية في كافة المصافي المتضررة من التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، فضلاً عن إعادة تشغيل الوحدات التي تعرضت للاستهداف بعد إصلاحها، مما ساهم في الحفاظ على مستويات تشغيل إجمالية مقاربة للمستويات الطبيعية، ومنع انخفاض أكبر في إنتاج الوقود، لا سيما في ظل تصاعد عمليات استهداف البنية التحتية للطاقة الروسية، الذي شمل استهداف مصفاة "Ilisky" النفطية، وتعليق عمليات التكرير في مصفاة "Kirishinefteorgsintez" التي يمثل إنتاجها أكثر من 6% من إجمالي طاقة تكرير النفط في روسيا، عقب الاستهداف الذي تسببت في اندلاع حرائق في بعض وحداتها التشغيلية.

وارتفعت إنتاجية مصافي دول أمريكا اللاتينية بحوالي 50 ألف ب/ي على أساس فصلي، على خلفية ارتفاع إنتاج النفط الخام في فنزويلا عقب إلغاء التخفيضات التي تم فرضها خلال فترة التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة، مع ارتفاع صادراتها النفطية في ظل توقيع اتفاقية توريد مع الولايات المتحدة الأمريكية في يناير 2026، وقيام شركة النفط الحكومية "Petróleos"، بتغيير تصميم بعض وحدات تحسين النفط الخام في منطقة "Orinoco"، بهدف تحويله إلى منتجات مكررة قابلة للاستخدام مثل الغازولين والديزل ووقود الطائرات. إلا أن محدودية خدمات الكهرباء



وانقطاعها المتكرر والحاجة إلى تنفيذ إصلاحات وصيانة رئيسية للبنية التحتية، لا تزال تشكل عائق جوهرياً أمام استئناف وتشغيل عمليات التكرير بشكل مستقر في فنزويلا، مما يحد من قدرة المصافي على العودة إلى معدلات التشغيل الطبيعية، حيث تبلغ تلك المعدلات نحو 35% فقط في الوقت الحالي. أما في البرازيل، فقد ارتفع نشاط مصافي التكرير، بما في ذلك مصفاة "Duque de Caxias" التابعة لشركة "Petrobras" وسط اضطرابات الإمدادات وارتفاع أسعار الوقود نتيجة لتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، كما يوضح الجدول (12) والشكل (16).

الجدول (12)

تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2025 – 2026)

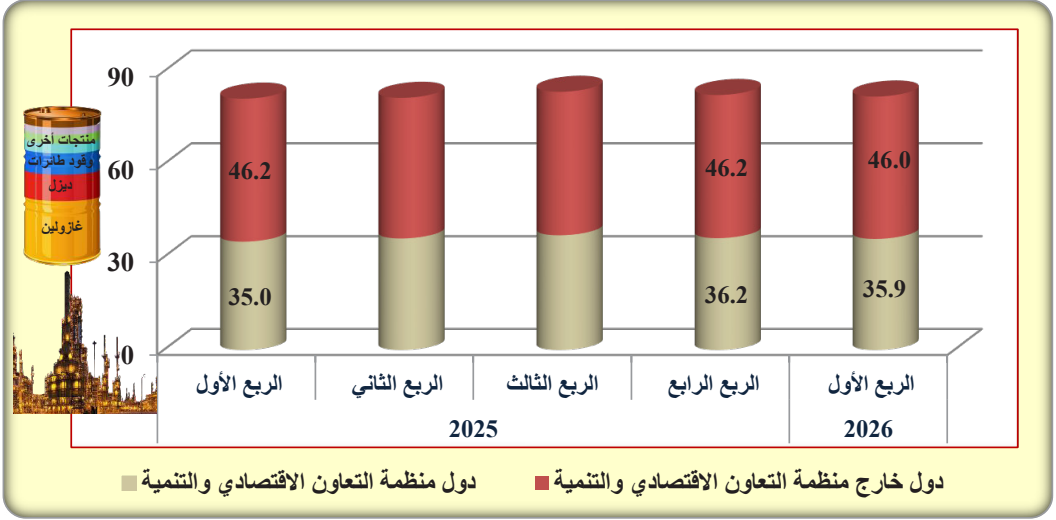
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2025		2026		التغير عن الربع الأول 2025
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع	
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	35.0	36.2	35.9	(0.250)	0.950
الأمريكتين	18.2	19.1	19.0	(0.110)	0.720
أوروبا	11.1	11.1	11.0	(0.130)	(0.100)
آسيا/المحيط الهادئ	5.6	6.0	6.0	(0.010)	0.330
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	46.2	46.3	46.0	(0.250)	(0.170)
الصين	14.8	14.9	15.0	0.150	0.230
الهند	5.6	5.4	5.6	0.170	(0.010)
دول الشرق الأوسط	8.0	8.2	7.7	(0.570)	(0.370)
روسيا	5.3	5.2	5.2	0.020	(0.100)
دول أمريكا اللاتينية	3.6	3.7	3.8	0.050	0.110
أفريقيا	2.1	2.2	2.0	(0.150)	(0.060)
دول أخرى*	6.7	6.7	6.8	0.080	0.030
الإجمالي العالمي	81.1	82.4	81.9	(0.500)	0.780

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، مايو 2026.

الشكل (16)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2025-2026)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، مايو 2026.



ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها أسواق النفط العالمية

شهد الربع الأول من عام 2026 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على أسواق النفط العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. قرارات مجموعة أوبك+

عقدت دول أوبك+ الثماني التي أعلنت سابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر من عام 2023، وهي السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، ثلاث اجتماعات خلال الربع الأول من عام 2026 بهدف مراجعة ظروف السوق العالمية وتوقعاتها، قررت خلالها، تأكيد تعليق زيادات الإنتاج خلال شهري فبراير ومارس 2026 بسبب التغيرات الموسمية في الطلب، وتعديل إنتاجها بإجراء زيادة قدرها 206 ألف ب/ي في شهر أبريل على خلفية استقرار التوقعات الاقتصادية العالمية وقوة أساسيات السوق، كما يتضح من انخفاض مخزونات النفط، مع التأكيد على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لمواصلة تعليق أو إلغاء تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية وفقاً لتطورات سوق النفط، كما يوضح الجدول (13).

الجدول (13)

مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية

خلال الفترة (يناير – أبريل 2026)

(ألف برميل/يوم)

±

أبريل 2026		مارس 2026	فبراير 2026	يناير 2026	
مستويات الإنتاج	زيادات الإنتاج				
10166	62	10103	10103	10103	السعودية
4299	26	4273	4273	4273	العراق
3429	18	3411	3411	3411	الإمارات
2596	16	2580	2580	2580	الكويت
977	6	971	971	971	الجزائر
9637	62	9574	9574	9574	روسيا
1579	10	1569	1569	1569	كازاخستان
816	5	811	811	811	عمان
33498	206	33292	33292	33292	الإجمالي

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. إطلاق وكالة الطاقة الدولية مخزونات نفطية طارئة لمواجهة اضطرابات السوق

وافقت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في الحادي عشر من شهر مارس 2026، بالإجماع على إطلاق حوالي 400 مليون برميل من النفط من مخزونات الطارئة في السوق، بهدف معالجة الاضطرابات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، على أن يتم طرح تلك المخزونات في السوق النفطية خلال فترة زمنية تتناسب مع الظروف الوطنية لكل دولة عضو، ويتم دعمها بإجراءات إضافية من قبل بعض الدول الأعضاء. ويُعد هذا الإطلاق المُنسق هو السادس في تاريخ وكالة الطاقة الدولية التي اتخذت إجراءات سابقة خلال الأعوام 1991 و2005 و2011، ومرتين خلال عام 2022.

بلغت مخزونات النفط الحكومية للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية نحو 1.2 مليار برميل حتى نهاية شهر يناير 2026. وتُحتفظ بهذه المخزونات للاستخدام في حالات الطوارئ، وهي مملوكة للحكومات أو لهيئات عامة. ويمكن طرحها في السوق النفطية من خلال آليات متنوعة، بما في ذلك المناقصات واتفاقيات القروض أو البيع المباشر لمصافي التكرير وموردي النفط. كما توجد حوالي 600 مليون برميل إضافية من المخزونات الصناعية محتجزة بموجب التزامات حكومية في العديد من دول وكالة الطاقة الدولية. وخلال الأزمات، يمكن إتاحة تلك المخزونات النفطية من خلال تخفيض مؤقت للالتزامات الاحتفاظ بالمخزونات.

وقد قدمت الدول الأعضاء وكالة الطاقة الدولية خطط تنفيذية فردية، وبموجب تلك الخطط ستُتاح فوراً مخزونات دول آسيا وأوقيانوسيا، بينما سيتم إتاحة مخزونات دول الأمريكيتين وأوروبا بدءاً من نهاية مارس 2026. وبالنسبة للدول الأعضاء ككل، يشكل النفط الخام حوالي 75% من المخزونات النفطية الحكومية. حيث يمثل النفط الخام جميع المخزونات الحكومية في دول الأمريكيتين، ونحو 90% في دول آسيا والمحيط الهادئ. أما في أوروبا، فتمثل المنتجات النفطية نحو 60% من المخزونات الحكومية، كما يوضح الجدول (14).



الجدول (14)

المخزونات النفطية المتفق على إطلاقها ضمن خطط الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية
(مليون برميل)

المنتجات النفطية	النفط الخام	المخزونات الأخرى	المخزونات الصناعية	المخزونات الحكومية	التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء
-	%100	23.6	-	172.2	الأمريكيين
%40	%60	-	41.8	66.8	آسيا والمحيط الهادئ
%68	%32	-	74.8	32.7	أوروبا
%28	%72	23.6	116.6	271.7	الإجمالي

المصدر: وكالة الطاقة الدولية (IEA).

وبدأ عدد من الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في طرح مخزونات النفطية الحكومية. حيث منحت وزارة الطاقة الأمريكية عقود لنحو 55 مليون برميل من إجمالي 96 مليون برميل عُرضت من خلال طلبين لتقديم العروض للحصول على قروض من النفط الخام من المخزونات النفطية الاستراتيجية. وتم إطلاق هذه المخزونات في الأسبوع الأخير من مارس 2026. وفي آسيا، تم طرح المخزونات الحكومية أيضاً، حيث بدأت اليابان في إطلاق 54 مليون برميل في أواخر شهر مارس 2026. كما أطلقت بعض الدول الأوروبية بالفعل مخزونات النفط الحكومية. وإضافة إلى الإفراج عن المخزونات الحكومية، تم توفير حوالي 73 مليون برميل من النفط من خلال تخفيض التزامات شركات النفط في دول أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية. ويمكن توفير حوالي 46 مليون برميل من النفط عبر تخفيض هذه الالتزامات حتى نهاية مايو 2026. وسيظل طلب السوق هو العامل الرئيسي الذي يُحدد حجم وتوقيت الإفراج عن تلك المخزونات.

3. الإعفاء الأمريكي المؤقت لشحنات النفط الروسي والنفط الإيراني الخاضعة للعقوبات

أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية في الخامس من شهر مارس 2026، ترخيصاً عاماً يسمح بشكل مؤقت ببعض المعاملات المرتبطة بالنفط الروسي، يشمل السماح بجميع المعاملات التي تكون عادة محظورة بموجب العقوبات، إذا كانت ضرورية لبيع أو تصدير أو إعادة تصدير أو نقل النفط الخام أو المنتجات النفطية ذات المنشأ الروسي، بشرط أن

تكون الشحنات قد تم تحميلها على السفن قبل هذا التاريخ. كما يُشترط أن يتم تفريغ الشحنات في موانئ **الهند**، وأن يكون الطرف المستورد جهة هندية. ويغطي الترخيص خدمات الشحن، والتأمين، والخدمات اللوجستية، وأعمال الصيانة، وغيرها من الأنشطة الضرورية لإتمام المعاملات. مع التأكيد على أن جميع المعاملات يجب أن تتم ضمن الإطار الزمني والشروط المحددة، وإلا ستظل خاضعة للعقوبات الأمريكية. وفي الثاني عشر من مارس، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ترخيصاً عاماً يسمح بشكل مؤقت حتى 11 أبريل 2026، بجميع المعاملات التي تُعد ضرورية ولازمة لبيع أو تسليم أو تفريغ النفط الخام أو المنتجات النفطية من منشأ الاتحاد الروسي المحملة على **أي سفينة**، بما في ذلك السفن المحظورة.

وفي العشرين من مارس 2026، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ترخيصاً عاماً يتيح بشكل استثنائي ومؤقت تنفيذ بعض المعاملات المرتبطة بشحنات النفط الخام والمنتجات النفطية ذات المنشأ الإيراني التي تم تحميلها على السفن قبل هذا التاريخ. ويشمل السماح بإتمام عمليات النقل والتفريغ والخدمات البحرية الضرورية مثل التأمين والتشغيل والإمداد والصيانة والإرشاد الملاحي، إضافة إلى الإجراءات المرتبطة بسلامة السفن والطاقم وحماية البيئة. مع التأكيد على أنه لا يجوز إبرام صفقات جديدة أو توسيع نطاق التجارة النفطية مع إيران، ولا يُعد رفعاً للعقوبات، بل يقتصر على تسهيل تصفية الشحنات القائمة ومنع الاضطرابات التشغيلية المرتبطة بها خلال فترة زمنية محددة.

4. إطلاق وكالة الطاقة الدولية مجموعة من الخيارات لإدارة الطلب على الوقود

أصدرت وكالة الطاقة الدولية في العشرين من مارس 2026، تقرير بعنوان "الحماية من صدمات النفط - Sheltering From Oil Shocks"، تناول عدة خيارات متاحة للأسر والشركات والحكومات فيما يتعلق بإدارة الطلب على الطاقة، وذلك للحماية من صدمة أسعار النفط الحالية، وتحسين القدرة على تحمل تكاليفها. وتتعلق معظم هذه الخيارات باستهلاك وقود النقل البري، واستخدام الوقود في النقل الجوي والطهي والصناعة. وفي هذا السياق، تشمل تلك الخيارات، كل من:

- **العمل من المنزل حيثما أمكن:** يساهم العمل من المنزل في خفض استهلاك الوقود الناتج عن حركة التنقل بشكل كبير، حيث يمكن لثلاثة أيام عمل إضافية عن بُعد، لمن تسمح وظائفهم بذلك،



أن تخفض استهلاك الوقود من السيارات بنسبة تتراوح بين 2% إلى 6% مع متوسط انخفاض محتمل يبلغ حوالي 20% لكل سائق.

- **خفض حدود السرعة على الطرق السريعة بما لا يقل عن 10 كم/ساعة:** خفض حد السرعة على الطرق السريعة بمقدار 10 كم/ساعة، يمكن أن يقلل من استهلاك الوقود للسائق بنسبة تتراوح بين 5% إلى 10%، واستهلاك الوقود الإجمالي للسيارات الخاصة بنسبة تتراوح بين 1% إلى 6%. أما شاحنات نقل البضائع الثقيلة، فيمكنها توفير حوالي 5% نظراً لسرعتها المنخفضة أصلاً.
- **تشجيع استخدام وسائل النقل العام:** تحويل السفر من السيارات الخاصة إلى وسائل النقل العام، مثل الحافلات والقطارات، يمكن أن يقلل من استهلاك النفط للسيارات بنسبة تتراوح ما بين 1% إلى 3%، كما أن خيارات مثل ركوب الدراجات والمشى للرحلات القصيرة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانخفاض.
- **توفير وصول بديل للسيارات الخاصة إلى الطرق في المدن الكبيرة في أيام مختلفة:** تقييد وصول السيارات في مناطق محددة لأيام معينة بناء على لوحة أرقامها يمكن أن يقلل من مستويات الازدحام المروري، وتوقف المحرك، والقيادة المتقطعة التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود، مع توفير نسبة تتراوح بين 1% إلى 5% من استخدام زيت السيارات.
- **زيادة مشاركة السيارات وتبني ممارسات قيادة فعالة:** تساهم مشاركة السيارات في زيادة عدد الركاب داخل السيارة وتخفيف الازدحام المروري، مما يقلل من أوقات السفر واستخدام السيارات. وعند دمجها مع إجراءات القيادة الصديقة للبيئة، بما في ذلك فحص ضغط الإطارات، وضبط إعدادات مكيف الهواء، يمكن خفض استهلاك الوقود للسيارات بنسبة تتراوح بين 5% إلى 8%.
- **القيادة الفعالة للمركبات التجارية على الطرق وتوصيل البضائع:** يمكن لممارسات القيادة الاقتصادية، بما في ذلك الفحوصات المنتظمة لضغط الإطارات، وتقليل التوقف عن العمل، وتقليل الكبح والتسارع، بالإضافة إلى التحسينات التشغيلية، مثل تحسين أحمال المركبات، أن تقلل من الطلب على الوقود للمركبات التجارية على الطرق بنسبة تتراوح بين 3% إلى 5%.
- **تحويل استخدام غاز البترول المسال من قطاع النقل:** يمكن أن يؤدي تشغيل الغازولين في المركبات المحولة أو ثنائية الوقود إلى الحفاظ على إمدادات غاز البترول المسال للاستخدامات الأخرى ذات الأولوية، مثل الطهي.

- **تجنب السفر الجوي حيثما توجد بدائل:** يمكن خفض عدد الرحلات الجوية التي تُجرى لأغراض العمل بنحو 40% على المدى القصير، ومع مشاركة واسعة النطاق في رحلات الحد من الرحلات الجوية المتعلقة بالعمل، يمكن خفض الطلب على وقود الطائرات بنسبة تتراوح بين 7% و15%.
- **يُنصح بالتحول إلى حلول طهي حديثة أخرى:** مع تزايد محدودية إمدادات غاز البترول المسال، فإن زيادة استخدام الكهرباء وغيرها من حلول الطهي الحديثة البديلة قد يساهم في إدارة النقص المحتمل في وقود الطهي، إلى جانب تدابير أخرى لترشيد استهلاك غاز البترول المسال في التطبيقات غير الأساسية الأخرى.
- **استغلال مرونة المواد الأولية البتروكيمياوية وتنفيذ تدابير قصيرة الأجل لرفع الكفاءة والصيانة:** إعطاء الأولوية لمعالجة المواد الأولية النفطية ذات الكميات الأكبر المتاحة يمكن أن يخفف الضغط على المنتجات النفطية الأخرى. كما أن تحسين عمليات تشغيل المعدات وصيانتها يمكن أن يقلل من استهلاك النفط في كل منشأة صناعية بنسبة تصل إلى 5%.

5. استجابات دول العالم لأزمة الطاقة الحالية

وفق أحدث بيانات وكالة الطاقة الدولية ضمن أداة "متتبع استجابة السياسات لأزمة الطاقة - Energy Crisis Policy Response Tracker 2026"، جاءت استجابات دول العالم لأزمة الطاقة الحالية واسعة ومتنوعة وتعكس اختلافات كبيرة في مستويات ارتفاع أسعار النفط والغاز، وكذلك في الهياكل الاقتصادية لكل دولة. وتشير البيانات إلى أن جميع الدول تقريباً اعتمدت مزيجاً من سياسات قصيرة الأجل لاحتواء الأزمة، إلى جانب إجراءات هيكلية تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود المستورد، مع اختلاف واضح في شدة التدخل من دولة إلى أخرى.

في أوروبا، اتجهت الدول بشكل أساسي إلى حماية المستهلكين عبر أدوات مالية مثل خفض الضرائب على الوقود، وتقديم دعم مباشر للأسر، وتوسيع برامج الإعانات للقطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة مثل النقل والصناعة. كما تم في بعض الدول تفعيل سياسات مؤقتة لثبيت أسعار الوقود أو الحد من هوامش أرباح شركات التوزيع، إلى جانب دعم برامج تحسين كفاءة الطاقة وتسريع التحول نحو الطاقة المتجددة. ورغم وجود توصيات بترشيد الاستهلاك، فإن التطبيق العملي لإجراءات خفض الطلب ظل محدوداً نسبياً مقارنة بأزمة الطاقة السابقة في عام 2022.



أما في آسيا، فقد اتسمت الاستجابة بطابع أكثر تنوعاً بين الدول، حيث جمعت بين سياسات ترشيد الاستهلاك والدعم المالي المباشر. ففي الهند وإندونيسيا، تم التركيز على ضبط استهلاك الغاز والوقود الصناعي، وتوسيع برامج دعم الوقود للمستهلكين، مع تسريع استخدام بدائل مثل الوقود الحيوي. وفي كوريا الجنوبية وسنغافورة، برزت حملات حكومية لتقليل استهلاك الطاقة في المباني والمرافق العامة، إلى جانب تشجيع تقليل استخدام السيارات الخاصة وتعزيز النقل العام. كما لجأت بعض الدول إلى إجراءات تنظيمية مثل تحديد درجات حرارة التكييف في المباني الحكومية أو تشجيع العمل عن بعد لتقليل الطلب على الطاقة في فترات الذروة.

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ركزت الدول بشكل أكبر على حماية السوق المحلي من تقلبات الأسعار عبر الدعم المباشر للوقود والكهرباء، إلى جانب إجراءات وسياسات ترشيد الاستهلاك. ففي جمهورية مصر العربية، على سبيل المثال، تم توسيع برامج دعم الطاقة للأسر، مع إجراءات تهدف إلى تقليل استهلاك الكهرباء في القطاع الحكومي خلال ساعات الذروة. وفي المملكة الأردنية وعدد من الدول الأخرى، تم اللجوء إلى ضبط استخدام المركبات الحكومية وتشجيع تخفيض الاستهلاك في القطاع العام، مع الاعتماد على استيراد الوقود لتأمين الاحتياجات المحلية.

أما في الاقتصادات الناشئة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد كانت الاستجابة مرتبطة بشكل مباشر بالقدرة المالية، حيث اعتمدت العديد من الدول على دعم أسعار الوقود بشكل مباشر أو غير مباشر لتجنب ارتفاع التضخم، إلى جانب فرض قيود محدودة على الاستهلاك في بعض الحالات. كما تم استخدام أدوات مثل تخفيض الضرائب على الطاقة أو تثبيت أسعار الوقود لفترات مؤقتة، مع الاعتماد على الدعم أو إعادة توجيه الميزانيات العامة لتغطية تكاليف الطاقة المرتفعة.

وفيما يتعلق بإجراءات أمن الطاقة، تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن معظم الدول لجأت إلى تنويع مصادر الإمدادات من الطاقة بشكل سريع، بما في ذلك زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال، وتوسيع استخدام المخزونات الاستراتيجية من النفط، بالإضافة إلى توقيع عقود طويلة الأجل مع موردين مختلفين. كما لعبت السياسات المرتبطة بكفاءة الطاقة دوراً متزايداً، حيث تسعى الدول إلى تقليل استهلاك الطاقة، وهو ما يعكس تحولاً تدريجياً نحو إدارة الطلب وليس فقط إدارة العرض.

وبشكل عام، توضح المقارنة بين الدول أن الاستجابة العالمية لأزمة الطاقة الحالية تتسم بثلاث سمات رئيسية: أولاً، هيمنة استخدام أدوات الدعم المالي لحماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الوقود. ثانياً، التنوع كبير في سياسات إدارة الطلب بين الترشيد الطوعي والقيود التنظيمية المحدودة؛ ثالثاً، التسارع الواضح في سياسات أمن الطاقة وتنويع مصادر الإمدادات. وتعكس تلك السمات تحولاً في سياسات إدارة أزمات الطاقة، حيث لم تعد الاستجابة تقتصر على معالجة الصدمة السعرية، بل أصبحت تشمل إعادة تشكيل أعمق لنظام الطاقة العالمي على المدى المتوسط والبعيد.

6. أسعار شحن ناقلات النفط تصل إلى مستويات قياسية

امتدت آثار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى أسواق شحن النفط العالمية، في ظل التوقف شبه كلي لحركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، حيث تم استهداف عدد من ناقلات النفط، ما دفع شركات التأمين البحري مثل Gard و Skuld و North Standard و نادي لندن للحماية والتأمين والنادي الأمريكي، إلى إلغاء تغطية مخاطر الحرب للسفن، لترتفع تكاليف الشحن إلى مستويات قياسية، حيث ارتفع السعر اليومي القياسي لناقلات النفط الخام العملاقة (VLCC) 20 المستخدمة لنقل 2 مليون برميل من النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الصين، والمعروفة باسم "TD3"، بنسبة تزيد عن 94% في الأسبوع الأول من مارس 2026، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بلغ حوالي 423.7 ألف دولار يومياً، مما يعكس ارتفاع علاوة المخاطر التي يتقاضاها مالكي ناقلات النفط.

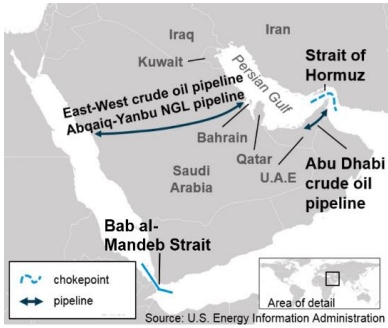
كما ارتفع مؤشر شركة "Argus" لناقلات النفط الخام، وهو مؤشر لتكاليف تأجير تلك الناقلات على أهم طرق تجارة النفط في العالم، ليصل إلى نحو 10.4 دولار للبرميل في الرابع من مارس 2026، وهو أعلى مستوى منذ بدء جمع بيانات المؤشر عام 2010. وارتفع مؤشر "Argus" لناقلات العملاقة (VLCCs) التي تنقل النفط الخام من ساحل خليج المكسيك الأمريكي إلى الصين، لتصل إلى نحو 14.2 دولار للبرميل، مسجلاً بذلك مستوى قياسي. وارتفعت أسعار الشحن اليومية

²⁰ تحمل ما بين 1.9 و 2.2 مليون برميل من النفط الخام، وتستخدم عادة في خطوط النقل لمسافات طويلة، ويفضل تجار النفط عادة ناقلات النفط العملاقة (VLCC) نظراً لمزاياها الاقتصادية من حيث الحجم. إلا أن الخصم الذي يحصل عليه التجار عادة على ناقلة نفط عملاقة (VLCC) مقارنةً بناقلات (Aframax) الأصغر حجماً، قد تحول إلى علاوة سعرية بسبب ارتفاع أسعار ناقلات النفط العملاقة. ومن ثم، يدفع التجار الآن سعراً أعلى للبرميل الواحد مقابل سفينة أكبر حجماً، والتي عادة ما تتطلب فترات انتظار أطول ومرونة أقل في التحميل والتفريغ مقارنةً بناقلات (Aframax) الأصغر.



لنقلات الغاز الطبيعي المسال في الثاني من مارس 2026، لتصل أسعار الشحن عبر المحيط الأطلسي إلى نحو 61.500 ألف دولار في اليوم، أي بزيادة نسبتها 43% مقارنة بالأسعار قبل بداية الأزمة، وارتفعت أسعار الشحن عبر المحيط الهادئ لتصل إلى نحو 41 ألف دولار في اليوم، أي بزيادة نسبتها 45% خلال نفس الفترة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مضيق هرمز يتميز بعمقه واتساعه الكافيين لاستيعاب أكبر ناقلات النفط الخام في العالم، وهو أحد نقاط الاختناق البحرية العالمية البالغة الأهمية لضمان أمن



الطاقة العالمي. وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى وجود عدد محدود من الطرق البديلة، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنية تحتية قادرة على تجاوز مضيق هرمز، مما قد يخفف إلى حد ما من تأثيرات توقف حركة النقل عبر المضيق، حيث تُشغل شركة "أرامكو" السعودية خط أنابيب النفط الخام "شرق - غرب"

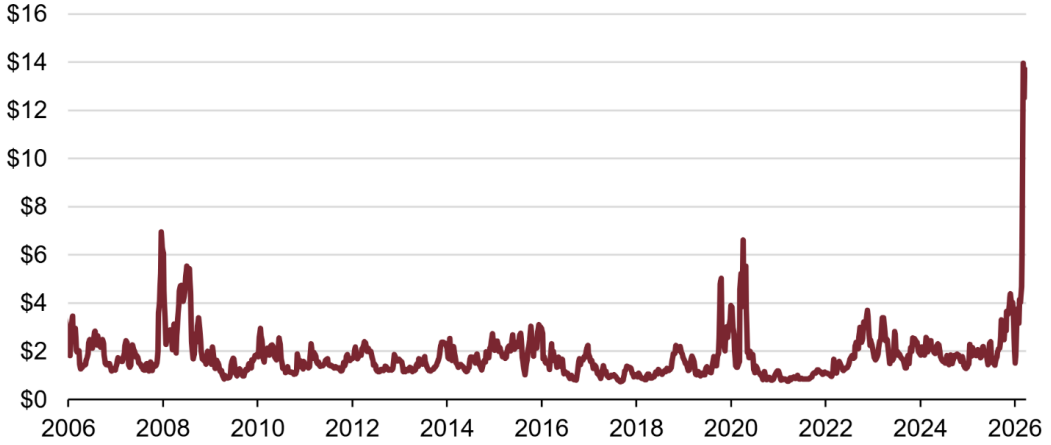
بطاقة تبلغ نحو 5 مليون ب/ي، يمتد من مركز "بقيق" لمعالجة النفط بالقرب من الخليج العربي إلى ميناء "ينبع" على البحر الأحمر. كما تُشغل دولة الإمارات العربية المتحدة خط أنابيب يتجاوز مضيق هرمز، تبلغ طاقته الإنتاجية نحو 1.8 مليون ب/ي، وهو يربط حقول النفط البرية بمحطة الفجيرة للتصدير في خليج عمان.

كما تشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع أسعار شحن ناقلات النفط العملاقة (VLCCs) المغادرة من الشرق الأوسط إلى آسيا في مارس 2026، إلى أعلى مستوياتها منذ نوفمبر 2005 على الأقل، وهو تاريخ بدء تسجيل البيانات. وقد أدت المخاطر المتمثلة في احتمال تعرض السفن التي تحاول عبور المضيق هرمز للاستهداف، فضلاً عن التكلفة المرتفعة للتأمين ضد مخاطر الحرب، إلى ارتفاع أسعار ناقلات النفط الخام من الخليج العربي إلى جميع الجهات لتصل إلى مستويات قياسية، لا سيما في ظل انخفاض الطاقة الاستيعابية المتاحة لنقلات النفط، تزامناً مع تكس عدد كبير من ناقلات النفط في المضيق. وفي هذا السياق، ارتفعت أسعار ناقلات النفط الخام من دول الأمريكيتين، وخاصة من ساحل خليج المكسيك الأمريكي، لتصل إلى مستويات قياسية بسبب

ارتفاع الطلب على النفط الخام والنقص الحاد في عدد السفن المتاحة للشحن. كما ارتفعت أسعار ناقلات المنتجات البترولية والنظيفة وناقلات الغاز، كما يوضح الشكل (17).

الشكل (17)

المعدلات الأسبوعية لأسعار شحن ناقلات النفط الخام العملاقة من الشرق الأوسط إلى آسيا، (يناير 2006 – مارس 2026)، (دولار/برميل)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

7. الإعفاء المؤقت من قانون "Jones" في الولايات المتحدة الأمريكية

أصدرت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية في السابع عشر من مارس 2026، إعفاء محدود لمدة 60 يوم من قانون "Jones"، يسمح بنقل السلع بين الموانئ الأمريكية على متن سفن ترفع أعلام أجنبية، استجابة لتزايد المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الطاقة، المرتبطة في معظمها بأسعار النفط الخام في ظل التوترات الجيوسياسية المتنامية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن مصالح الأمن القومي الأمريكي الأوسع نطاقاً، مثل اضطرابات سلاسل التوريد ونقل السلع الأساسية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تم إصدار قانون "Jones" المعروف رسمياً باسم قانون الملاحة التجارية في عام 1920، كجزء من جهود إعادة بناء قطاع الشحن الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى. ويتمحور القانون حول تنظيم التجارة الساحلية، حيث يشترط أن تُبنى أي سفينة تنقل البضائع أو الركاب بين الموانئ داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يمتلك مواطنون أمريكيون



75% من أسهمها على الأقل، وأن يكون طاقمها من المواطنين الأمريكيين باستثناءات محدودة، مما يمنح فعلياً السفن الأجنبية من دخول التجارة البحرية الداخلية الأمريكية.

8. الآثار المتباينة للأزمة الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الاقتصادات العالمية

تتفاوت تداعيات تنامي التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بشكل ملحوظ في الجغرافيا الاقتصادية، حيث تستورد الولايات المتحدة الأمريكية كميات قليلة نسبياً من النفط عبر مضيق هرمز، في حين تتحمل الدول الآسيوية العبء الأكبر، بما في ذلك اليابان التي تعتمد على دول الشرق الأوسط في نحو 90% من وارداتها من النفط الخام، وكوريا الجنوبية التي تستورد نحو 70% من نفطها من منطقة الشرق الأوسط. أما فيما يخص الصين، رغم امتلاكها احتياطات نفطية استراتيجية وتجارية ضخمة، من شأنها المساعدة في تخفيف حدة الاضطرابات قصيرة الأجل، إلا أن توقعات النمو قد تتعرض لضغوط أكبر، حيث ستؤثر أسعار الطاقة المرتفعة بشكل مباشر على تكاليف إنتاج الصلب والبتر وكيمياويات والإلكترونيات، مما يضغط على هوامش الربح ويضعف القدرة التنافسية للصادرات في ظل توترات تجارية حادة. وستكون الهند، باحتياطاتها المحدودة واعتمادها الكبير على واردات النفط الخام من دول الشرق الأوسط، هي الأكثر عرضة لتداعيات أي اضطراب مطول في الإمدادات، مع توقع تفاقم معدلات التضخم، مما يهدد النمو الاقتصادي. وفي بعض دول أمريكا الجنوبية وأوروبا، مثل تشيلي وبولندا، تأثرت عملية صنع القرار في السياسة النقدية بالأزمة الجيوسياسية، حيث تراجعت التوقعات بشأن خفض أسعار الفائدة، تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط وتزايد حالة عدم اليقين. أما بالنسبة لاقتصادات الدول التي تعاني من الديون، فإن تداعيات الأزمة أصبحت تمثل ضغطاً على ميزان المدفوعات، بقدر ما تُشكل تحدياً في توفير احتياجات الطاقة، حيث يزيد اعتمادها على واردات الطاقة والسلع الأساسية، ويرتفع مستوى تعرضها لتقلبات الأسعار، مما يجعل هذه الدول أكثر هشاشة أمام أي صدمات اقتصادية أو جيوسياسية مستقبلية.

ويتوقع أن تكون الدول المصدرة للطاقة من خارج الشرق الأوسط، مثل روسيا، والنرويج، الذين لم تتأثر قدرتهم على التصدير، المستفيد الأكبر من ارتفاع أسعار الطاقة. في حين يستفيد الاقتصاد الأمريكي بشكل طفيف من ارتفاع أسعار الطاقة العالمية في الفترة الحالية.

وبشكل عام، فإن صدمة الطاقة العالمية الحالية لا تقتصر على منطقة الشرق الأوسط، بل تمتد آثارها إلى مختلف أنحاء العالم، فحدوث أي اضطراب في الإمدادات ينعكس سريعاً على الاقتصاد العالمي، ويزيد هشاشته أمام أي صدمات جديدة في المستقبل. كما أن استمرار تلك الصدمات لفترة طويلة، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة، قد يوفر ظروفاً مواتية لحدوث ركود تضخمي، وهو مزيج من التضخم المرتفع والنمو الاقتصادي الضعيف، يمكن أن يضعف القدرة التنافسية للصادرات، ويؤثر على ميزانيات الحكومات، ويزيد صعوبة اتخاذ السياسات النقدية والمالية الفعالة. كما أن التأثيرات لا تقتصر على اقتصادات الدول المستوردة للطاقة فقط، بل تشمل أيضاً اقتصادات الدول المصدرة، التي قد تشهد تغيرات في الطلب العالمي، وتقلبات في الأسعار، وضغوطاً على الاستثمارات طويلة الأجل.



رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2025. حيث كان لتنامي التوترات الجيوسياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة، وتوقف شبه كلي لحركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز، تأثيراً سلبياً على الإيرادات النفطية التي تُعد ركيزة أساسية للدخل القومي والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

أما على الجانب الإيجابي، فقد تلقى الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء دعماً من استمرار التزامها بالإصلاحات الاقتصادية، المتمثل في نمو القطاع غير النفطي. ويتوقع أن تساهم قرارات دول أوبك+ بزيادة إنتاجها خلال شهري مايو ويونيو 2026، في دعم تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط التي تشهد حالة مرتفعة من عدم اليقين وسط اضطرابات غير مسبوقه.

خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2026، ليصل خام برنت إلى نحو 109.7 دولار/برميل، وخام غرب تكساس إلى نحو 96.4 دولار/برميل، وذلك على خلفية استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من انخفاض في الإنتاج واضطرابات في تدفقات النفط العالمية، لاسيما مع التوقف شبه الكلي للملاحة في مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط العالمية المنقولة بحراً. هذا وتجدر الإشارة إلى إن النتائج غير المتوقعة لاستهدافات البنية التحتية للطاقة في الشرق الأوسط، والتقلبات الحادة في الأسواق الأجلية، تجعل التنبؤات المستقبلية لأسعار النفط أمراً بالغ الصعوبة.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة أوبك إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 60 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 54.4 مليون ب/ي. وتشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى ارتفاع الإمدادات من دول خارج أوبك بنحو 300 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 71.9 مليون ب/ي.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فتشير إلى أن انخفاض إمدادات النفط العالمية خلال الربع الثاني من عام 2026 بشكل حاد يبلغ نحو 8.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 95.4 مليون ب/ي. حيث يتوقع انخفاض إمدادات دول أوبك بنحو 6.6 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 20.9 مليون ب/ي، كما يتوقع انخفاض إمدادات دول خارج أوبك بنحو 1.8 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 74.5 مليون ب/ي.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة أوبك إلى انخفاض إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 1.5 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 104.6 مليون ب/ي. حيث يتوقع انخفاض طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.2 مليون ب/ي، ليصل إلى نحو 59.1 مليون ب/ي، كما يتوقع انخفاض الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 270 ألف ب/ي، ليصل إلى حوالي 45.4 مليون ب/ي.

وتشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى انخفاض إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني 2026 بنحو 2.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 101 مليون ب/ي. حيث يتوقع انخفاض الطلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.5 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليبغ نحو 56.6 مليون ب/ي، كما يتوقع انخفاض طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 930 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 44.4 مليون ب/ي.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد أشارت إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني 2026 بحوالي 700 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 103.9 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع الطلب في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 58.7 مليون ب/ي، في حين يتوقع انخفاض طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 430 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 45.2 مليون ب/ي.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما قد يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة، والتوقف شبه الكلي لحركة تدفقات الطاقة العالمية عبر مضيق هرمز،



ما قد يؤدي إلى انخفاض أحجام التجارة العالمية وتفاقم التضخم، ومن ثم تراجع أداء الاقتصاد العالمي وضعف الطلب على النفط. وفي هذا السياق، تواصل دول أوبك+، ومن ضمنها عدد من الدول الأعضاء في منظمة أوبك، جهودها الدؤوبة الهادفة إلى تحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية من خلال تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة في تغيير سياساتها الإنتاجية.

سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثاني 2026

1- قرارات دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون

- ✓ قرار دول أوبك+ الثماني (السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان)، بزيادة إنتاجها من النفط الخام بمقدار 206 ألف ب/ي خلال شهر مايو 2026.
- ✓ قرار دول أوبك+ السبع²¹، بزيادة إنتاجها بمقدار 188 ألف ب/ي خلال شهر يونيو 2026.

2- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على أمن إمدادات الطاقة العالمية

- ✓ استهداف منطقة الفجيرة للصناعات البترولية "فوز" في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما أسفر عن نشوب حريق متطور، في تصعيد للتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.
- ✓ تعرض ناقلة نفط تابعة لشركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" للاستهداف أثناء مرورها عبر مضيق هرمز، ما فاقم المخاوف الحالية بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية.
- ✓ إعلان وزارة الطاقة السعودية أن الاستهدافات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط تسببت في توقف العمليات التشغيلية في عدد من منشآت الطاقة بالمملكة، شملت مرافق إنتاج النفط والغاز والنقل والتكرير والبتر وكيمياويات، مما أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية بنحو 600 ألف ب/ي، وفقدان نحو 700 ألف ب/ي من كميات ضخ النفط عبر خط أنابيب شرق-غرب، وأثر سلباً على صادرات المنتجات النفطية.
- ✓ تهديد الرئيس الأمريكي بتدمير محطات توليد الطاقة في إيران، في حال عدم التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأزمة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وإعادة فتح مضيق هرمز أمام حرية حركة الملاحة البحرية.

²¹ بعد إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شهر مايو 2026.

- ✓ المخاوف بشأن تفاقم أزمة إمدادات الطاقة، مع إعلان إيران توسيع نطاق السيطرة البحري، وارتفاع مستوى التهديد الأمني في مضيق هرمز، ما دفع عدد من السفن لتحويل مسارها.
- ✓ استهداف مصفاة "Tuapse" الروسية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 240 ألف ب/ي من الناftا والديزل وزيت الوقود والغاز المفرغ.
- ✓ استهداف مصفاة "Perm" الروسية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 260 ألف ب/ي.
- ✓ استهداف محطة ضخ النفط "Transneft Gorky" التي تقوم بتوريد النفط الخام إلى أكبر محطة تصدير روسية في ميناء "Primorsk" على بحر البلطيق.
- ✓ التوقعات بأن تشهد أسواق النفط العالمية عجزاً في الإمدادات خلال عام 2026، وهو تحول لافت مقارنة بالتوقعات السابقة التي رجحت وجود فائض كبير في الإمدادات.
- ✓ التقديرات بشأن انخفاض صادرات النفط الروسية بمقدار 1 مليون ب/ي، على خلفية توسع استهداف البنية التحتية للموانئ وخطوط الأنابيب ومصافي التكرير.
- ✓ التقديرات بشأن نقص مساحات تخزين النفط الخام بشكل حاد في إيران، ما قد يؤدي إلى تسريع خفض مستويات الإنتاج، لتفادي الإضرار بالبنية التحتية، في ظل الحصار البحري المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الموانئ الإيرانية.
- ✓ تأكيد دول أوبك+ على أن إعادة تأهيل أصول الطاقة المتضررة إلى طاقتها الكاملة هو أمر مكلف ويستغرق فترة زمنية طويلة، مما يؤثر على توافر الإمدادات.
- ✓ استمرار تنامي المنافسة بين مصافي التكرير الآسيوية والأوروبية في عمليات البحث عن مصادر بديلة للنفط الخام، في ظل اضطرابات الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن بدء فرض حصار على الموانئ الإيرانية، ما قد يؤدي تفاقم حدة الاضطرابات وحالة عدم اليقين بشأن أمن الإمدادات في أسواق النفط العالمية.
- ✓ تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات وقود الطيران، حيث بدأت بعض الشركات إلغاء عدد من الرحلات أو تقليص جداولها التشغيلية، تزامناً مع تحذير وكالة الطاقة الدولية بأن المخزونات في أوروبا قد تتراجع إلى مستويات حرجة قد لا تكفي سوى لمدة ستة أسابيع فقط.



✓ تعثر جهود استئناف مفاوضات السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وسط حالة من الجمود الجيوسياسي، ما يبقي مخاطر أمن الطاقة العالمي مرتفعة، في ظل التوقف شبه الكلي لتدفقات النفط عبر مضيق هرمز.

✓ ارتفاع كمية النفط المخزن على متن الناقلات (المخزونات العائمة) لفترات زمنية طويلة، في مؤشر على عدم التوازن بين الإمدادات وسلاسل حركة التدفقات التجارية الطبيعية التي شهدت تحولاً إلى حالة اختناق لوجستي وتخزين اضطراري.

3- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على أفاق الطلب العالمي على النفط

✓ خفض منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتوقعاتها بشأن نمو الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2026، انعكاساً للتطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط.

✓ تنامي المخاوف من أن تضطر دول العالم إلى خفض استهلاكها من النفط ليتماشى مع مستويات الإمدادات المتاحة، في حال عدم إعادة فتح مضيق هرمز خلال شهر مايو.

✓ انخفاض واردات الصين من النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ يوليو 2022، بلغ حوالي 9.4 مليون ب/ي، على خلفية انقطاع الإمدادات المرتبط بإغلاق مضيق هرمز.

4- إجراءات وسياسات الدول للحد من تداعيات التوترات الجيوسياسية

✓ موافقة الرئيس الأمريكي على هدنة مع إيران، تمهيداً للتوصل إلى اتفاق لإنهاء التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة فتح مضيق هرمز أمام حركة تدفقات النفط.

✓ بدء تنفيذ عملية "مشروع الحرية" التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي لإرشاد سفن عدد من الدول العالقة وإخراجها بأمان من مضيق هرمز ، ما أدى إلى دخول التوترات الجيوسياسية مرحلة جديدة قد تزيد من تعقيد حركة الملاحة البحرية في أحد أهم ممرات الطاقة.

✓ إعلان وزارة الطاقة الأمريكية عرض إقراض نحو 30 مليون برميل من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية، في إطار اتفاق وكالة الطاقة الدولية، لتخفيف ضغوط الإمدادات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

- ✓ إعلان اليابان عن إنشاء إطار مالي بقيمة نحو 10 مليار دولار لمساعدة الدول الآسيوية على تأمين موارد الطاقة وتعزيز مخزوناتها، أي ما يعادل 1.2 مليار برميل من النفط، وهو مستوى يقترب من إجمالي واردات رابطة دول جنوب شرق آسيا من النفط الخام لمدة عام.
- ✓ إطلاق النمسا أول دفعة من النفط الخام من احتياطاتها الاستراتيجية، ضمن خطة منسقة مع الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، للإفراج عن نحو 400 مليون برميل من النفط.
- ✓ توجه الصين لاستئناف تصدير وقود الطائرات والغازولين والديزل اعتباراً من شهر مايو القادم، في خطوة من شأنها أن تخفف من صدمة نقص الإمدادات في دول جنوب شرق آسيا.
- ✓ اقتراح المفوضية الأوروبية إجراءات لمراقبة إنتاج مصافي التكرير في دول الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن.
- ✓ توجه مصافي التكرير الهندية لتأجيل أعمال الصيانة الدورية في بعض وحداتها التشغيلية، لضمان توفير إمدادات كافية في ثالث أكبر مستهلك عالمي للنفط.
- ✓ تجديد وزارة الخزانة الأمريكية إعفاء مؤقت يسمح بشراء النفط الروسي الخاضع للعقوبات المحمل على السفن لمدة شهر تقريباً، في إطار الجهود للحد من ارتفاع أسعار الطاقة، مع استثناء المعاملات التي تشمل كل من إيران وكوبا وكوريا الشمالية.
- ✓ دعم الرئيس الأمريكي لإمكانية تطبيق إعفاء ضريبي اتحادي مؤقت على الغازولين في الولايات المتحدة، بهدف الحد من ارتفاع الأسعار، وهو ما سيشكل في حال اعتماده، أول تعليق لهذه الضريبة على الإطلاق.

5- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وأفاقه المستقبلية

- ✓ التقديرات بشأن اقتراب مخزونات النفط العالمية من أدنى مستوياتها منذ ثمانية أعوام، ما سيؤدي إلى تعديل الطلب ليتناسب مع انخفاض الإمدادات، وحدث انكماش اقتصادي.
- ✓ تنامي المخاوف من أن يؤدي استمرار الأزمة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى سلسلة من الصدمات الاقتصادية العالمية تبدأ بصدمة الطاقة وارتفاع الأسعار، ثم ضغوط تضخمية وتشديد نقدي، وتنتهي بتراجع الطلب وارتفاع مخاطر عدم الاستقرار المالي.
- ✓ تجاوز سعر العقود الآجلة للديزل في أوروبا مستوى 200 دولار للبرميل، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2022، في أحدث مؤشر على احتمالية حدوث تضخم في الاقتصاد العالمي.



- ✓ توقعات البنك الدولي بأن تؤدي التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التضخم، بغض النظر عن سرعة إنهاء تلك التوترات، وسيتوقف حجم التأثير الفعلي على مستوى اضطرابات أسواق الطاقة ومدى استمرارها.
- ✓ ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة بأعلى وتيرة مسجلة منذ شهر يونيو 2022، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة حادة في أسعار الطاقة، لا سيما الغازولين، ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ويحد من الطلب على النفط في أكبر دولة مستهلكه له عالمياً.
- ✓ خفض صندوق النقد الدولي لتوقعاته بشأن معدل نمو الاقتصاد العالمي في عام 2026 إلى 3.1% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 3.3%، مع توقع أن يؤدي استمرار التوترات الجيوسياسية الحالية واتساعها إلى ضغوط تضخمية وإضعاف استقرار الأسواق المالية.
- ✓ تراجع معنويات المستثمرين في ألمانيا إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أعوام، انعكاساً لتداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.
- ✓ توقعات البنك الدولي بشأن ارتفاع أسعار الطاقة العالمية بنسبة 24% خلال عام 2026، لتصل إلى أعلى مستوى منذ بدء الأزمة الروسية الأوكرانية عام 2022، ما سيؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وتشديد الأوضاع المالية، وبالتالي ضعف نمو الطلب على النفط.
- ✓ تحذير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، تؤدي إلى صدمة ثلاثية تتمثل في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى منذ أربعة أعوام نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة، ما يعكس تصاعد الضغوط التضخمية.
- ✓ تراجع مؤشر ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، وهو ما يعكس تصاعد الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع أسعار الوقود، ويؤثر سلباً على توقعات الانفاق الاستهلاكي والنشاط الاقتصادي.
- ✓ المؤشرات على انكماش اقتصاد منطقة اليورو للمرة الأولى منذ ديسمبر 2024، انعكاساً لارتفاع الضغوط التضخمية المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.
- ✓ ارتفاع معدل التضخم الاستهلاكي السنوي في الولايات المتحدة بأعلى وتيرة مسجلة له منذ شهر مايو 2023، لتتجاوز معدل نمو الأجور، انعكاساً للارتفاع الحاد في أسعار الوقود.

6- العقوبات الاقتصادية والقيود التجارية

- ✓ إعلان وزارة الخزانة الأمريكية عن فرض عقوبات جديدة تستهدف مصفاة صينية مستقلة وشبكة من شركات الشحن والناقلات غير الرسمية "أسطول الظل"، في خطوة تهدف إلى تشديد القيود المفروضة على صادرات النفط الإيرانية إلى الأسواق العالمية.
- ✓ فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على شركة "Qingdao Haiye" الصينية لمحطات النفط، لقيامها باستيراد النفط الخام الإيراني.
- ✓ إعلان الرئيس الأمريكي رفع الرسوم الجمركية على السيارات والشاحنات الأوروبية إلى 25% وهو ما قد يترتب عليه تداعيات سلبية اقتصادية، قد تمتد أثارها إلى الطلب على الوقود.



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)